



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"... خاصة بالإعضاء

العدد العاشر السنة الثامنة والعشرون مايو (النصف الثاني) ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

الكيان الصهيوني نحو نظام اقليمي جديد

قبلتها الذرية على نجازاكي . كانت تلك القنبلة موجهة في الحقيقة الى الاتحاد السوفيتي . وكانت تشكل تهديداً ماثراً له ان هو حاول تجاوز حدوده، وسعى لتحقيق مصالح خاصة في اوربا . كانت قنبلة نجازاكي هي مفتاح الحرب الباردة التي انتهت فعليا بتوقيع غورباتشوف على الاستسلام في قمة مالطا في ديسمبر ١٩٨٨ والتي حضرها ريغان ومعه الرئيس المنتخب جورج بوش، حيث بدأت صياغة النظام العالمي الجديد . وكانت المانيا من أكثر القوى استفادة نتيجة هزيمة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك اليابان . فالتقدم التجاري والتفوق الاقتصادي لهذين البلدين، كان يشر بظهورهما كعملاقين عظيمين الى جانب العملاق الأمريكي في النظام العالمي الجديد . مع مصالح كل من اليابان، واوربا، وخاصة المانيا . وجدت في حرب الخليج قنبلة تضرب بها العراق بهدف اصابة أهدافها الاستراتيجية العالمية في اليابان واوربا وخاصة المانيا التي تحاول مع فرنسا تشكيل نواة الجيش الأوروبي على حساب حلف الأطلسي . فالسيطرة المطلقة على نفط العالم يعني اعلان حرب باردة جديدة ضد اليابان والمانيا، العملاقين الاقتصاديين اللذين يشكل النفط بالنسبة لهما قضية حياة او موت .

اما بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط، حيث الوجود الفعلي لمعظم احتياط نفط العالم، فان مصلحة امريكا تقتضي فرض واقع الاستقرار في هذه المنطقة . فكما كان

في الوقت الذي تحاول فيه أمريكا صياغة وفرض النظام العالمي الجديد بما يخدم مصالحها، تحاول كل القوى الاقليمية ان تجعل هذه الصياغة منسجمة ومحققة لمصالحها هي أيضا . ومن الطبيعي ان يساهم التوافق بين المصلحة العالمية لأمريكا والمصلحة الاقليمية لقوة معينة على تحقيق الاستقرار الاقليمي بما ينسجم مع الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد . ومن المنطقي أيضا، ان التعارض بين المصلحة الأمريكية والمصلحة الاقليمية لأي قوة معينة، سيكون مصدر عدم استقرار، قد يؤدي تفاقمه في حالة القوى الكبرى او تحالفاتها، الى بداية حرب باردة جديدة، تكون هي أيضا من سمات النظام العالمي الجديد، تماما كما كانت الحرب الباردة السابقة نتيجة طبيعية للنظام العالمي، الذي قرره اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥، حينما وضع الأربعة الكبار، وفي ذروة الاقتراب من الانتصار على المانيا واليابان وبقية دول المحور أسس نظام عالمي جديد .

كانت أمريكا تحاول صياغة ذلك النظام، بما يخدم مصالحها الرأسمالية، في حين كان الاتحاد السوفيتي لا يزال يطمح الى تحقيق مكاسب اقليمية لمصلحة الاشتراكية والشيوعية العالمية . وفي ذروة الانتصار الجماعي للحلفاء، والذي وضعت له حدا بشكل ماثر قنبلة هيروشيما واستسلام اليابان، بدأت أمريكا حربها الباردة بعد اسبوع ضد الاتحاد السوفيتي بشكل غير مباشر، وذلك عندما التفت

ضد نزعة الفوضى

■ يتميز العمل التنظيمي بمنهج النظام وهو المنهج الذي يستند الى قواعد تحكم العمل والى برامج تحدد مساره والى مؤسسات تتولى التخطيط والتنفيذ كل حسب اختصاصه، وكل ذلك بما لا يلغي المبادرة او التفوق او زيادة المردود، وبما لا يعيق العمل ضمن الاسس وقواعد الاصول المقررة. ومنهج النظام هو منهج العمل الجماعي وتوزيع المهام واحترام الاختصاص، واخذ القرار دورته النظامية التي تكفل له عناصر الدراسة المستوفاه وتقدير الموقف الشمولي والقناعات الواسعة.

وهو المنهج الذي بقدر ما يضع من ضوابط غير معيقة للعمل يؤدي الى ضمانات في النتائج والمنجزات. وفي مقابل منهج النظام قد ينشأ ضمن العمل التنظيمي ونتيجة لخلل ما منهج الفوضى، الذي هو وليد نزعة الفوضى. ونزعة الفوضى هي نزعة التحلل من الضوابط وقواعد العمل ودور الاطر والمؤسسات والالتزام بالبرامج.

والتحلل من الضوابط يعني التحلل من قواعد النظام. والمزاجية في تطبيق هذه القواعد والوصول بمعنى من المعاني الى ازدواجية المعايير حسب ما يتفق مع الرغبة والاتجاه والدور الذاتي. وان من شأن هذا التحلل تدمير المعايير والقواعد التي تحكم العملية التنظيمية والاداء التنظيمي والادوار المنوطة في اطار هذا الاداء.

ان هذا الجانب من نزعة الفوضى هو الجانب الذي يؤدي الى التطبيق الكيفي للنظام واستخدامه سلاحا في الوقت المناسب وتجاوزه في الوقت المناسب، وهو الامر الذي ينتهك القواعد الاساسية ويؤدي مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق وحماية العضوية واتاحة الفرص. اما التحلل من الاطر والمؤسسات فانه يؤدي الى الغاء المشاركة، التي تؤدي الى اغناء العمل وتوزيع اعباءه وتحديد المسؤوليات فيه.

انه الغاء الآخرين ودورهم ومساهماتهم، وحرمان القرار

من ان يأخذ دورته الطبيعية في المساهمة الجماعية والجهد الجماعي سواء في اتخاذه او في تنفيذه. والتحلل من البرامج يعني العفوية والارتجال وانعدام التخطيط وانعدام المرشد العملي للمنجزات وأداة استثمار المردود وتركيزه وجمع أجزائه. انه الغاء الترابط والتكامل وحصاد المردود في وقت المناسب وتوظيفه في اطاره المناسب.

وكل ذلك هو ما تعنيه نزعة الفوضى. ومصدر الميل الى نزعة الفوضى هو الحس الفردي، والرغبة في التحلل مما يعتقد الفرد قيود القواعد والاطر، والميل للحصول على الانجاز السريع او المباشر، وتوسيع الصلاحيات ومصادرة ادوار الآخرين، ونزعة الاستئثار الذاتي.

وبما لاشك فيه ان هذه النزعة قد تؤدي فعلا الى احراز بعض المنجزات السريعة او المباشرة، ولكنها في واقع الامر تؤدي الى الحرمان من المنجزات الأكبر أو المنجزات المتصفة بعامل الديمومة والاستمرار. بل والأكثر من ذلك قد تؤدي الى اطلاق مبادرة بعض الافراد، لكنها بالمقابل تلغي المبادرة في التنظيم ولدى الاعضاء الآخرين وتلغى البرامج. من هنا يجب الانتباه في كافة اطرنا واقاليمننا سواء لدى المنظمات القيادية في الاقاليم او منظمات القاعدة الى ضرورة تلافي الوقوع في نزعة الفوضى، والى تربية الاعضاء على الحصانة في مواجهتها لأنها وبدون أي شك تدخل الى سلوك ونفوس الاعضاء عبر نزعة الميل الى الطريق السهل من اجل احراز النتائج، وعبر الميل لتجنب متاعب ومجهودات اتباع المنهج التنظيمي.

ان عدم القدرة على الصبر لبذل المجهودات وتحمل قيود الضوابط هو من أهم الاسباب لجنوح بعض الافراد الى نزعة الفوضى، نزعة التحلل من القواعد والاطر والبرامج.

ولنزعة الفوضى مظاهرها وظواهرها السلوكية والعملية، ومن أهم هذه الظواهر محاولات التحلل من قيود الاطر عن طريق الغاء دورها او مصادرتها، وذلك اما

بالغاء وتعطيل اجتماعاتها، او بالتحكم بمجريات هذه الاجتماعات وتفريغها من مضمونها، او بالهيمنة عليها ومحاولة مصادرة ارادات اعضائها الآخرين.

وهذا الطريق يؤدي الى اتباع الكثير من الاساليب الملتوية وغير التنظيمية والتي يمكن ان تضر بالعلاقات الاخوية وتؤدي الى حالات التنازع وحتى الصراع.

ان تفريغ اجتماعات الاطر من محتواها ومضامينها العملية، وعدم الاحتكام الى القواعد الاصولية، او التطبيق الاصولي للقواعد هو احد الاساليب لجعل اجتماع الاطر كانه لم يكن وبالتالي الغائه عمليا وجوهريا حتى وان تمت المحافظة الشكلية عليه.

كذلك فان من ظواهر نزعة الفوضى ظاهرة عدم احترام التسلسل، والتجاوز في الاتصال التنظيمي، او اتباع القنوات غير المختصة، او تعدد القنوات واستحداث القنوات البديلة للقنوات الاصولية او صاحبة الاختصاص، او انشاء مراكز للقوى بدلا من الاطر المعنية او منظمات القاعدة التي ينص عليها النظام في تشكيل الهيكل التنظيمي.

ان من شأن هذا التجاوز ان يلغي دور المنظمات القاعدية والقيادية، وان يضرب بشكل خاص الحلقات الوسيطة، مما ينشأ عنه نوع من التنازع والتضارب في المجهودات، والتي يمكن ان تؤدي الى الفوضى والصراع واتباع اساليب التناقص السلبي، واستخدام وسائل الفساد والافساد وعوامل الضغط او المغريات الذاتية التي تؤدي الى نمو نزعة المصلحة الشخصية ونزعة الأخذ بدلا من نزعة العطاء.

وكل ذلك يؤدي الى نوع من الولاء المزاجي والمشوه، والى نمط من مراكز القوى المستفيدة، وهنا فان العناصر الفاسدة والمستعدة لتقبل هذا الاسلوب هي التي تتولى الدور والعمل بينما تتعد العناصر الجيدة او تستبعد.

وكذلك فان من ظواهر نزعة الفوضى عدم احترام النظام، وعدم تطبيقه، او المزاجية في هذا التطبيق، واستسهال تجاوز قواعده ونصوصه حيث المقتضيات العملية توجب ذلك، او محاولة تحميل نصوصه غير المعاني التي تتحملها في محاولة لالغاء نصوصه الأخرى او تعطيلها، او محاولة استخدام التقاليد المخالفة للنصوص او اللجوء الى تعدد الأنظمة، وكل ذلك بقصد

ان يجري تطبيق بعض النصوص في الوقت المطلوب او تعطيل تطبيقها في الوقت المطلوب، او اساءة تفسيرها وتشويهه. وما ينطبق على النظام هنا ينطبق على القرارات المتخذة اصولا، فمحاولات التحايل في تنفيذ تلك القرارات او منع هذا التنفيذ او تعطيله للوقت المناسب، هي ايضا من ظواهر نزعة الفوضى والمزاجية. وكذلك فان من ظواهر هذه النزعة ظاهرة الفوضى في توزيع المهام، والفوضى في تحديد المسؤوليات، والتدخل في اختصاص الآخرين.

ان عدم توزيع المهام في لجان العمل وفي اللجان القيادية كما هو مقرر في النظام، يؤدي الى مصادرة ادوار الآخرين وتعطيل التنفيذ والخلل في التنفيذ والهيمنة مع التجاوز. وهذا كله يؤدي الى ضياع المسؤوليات وحرمان المهام من ان يتم ادائها وفقا لمبدأ الاختصاص.

واضافة الى كل ذلك يمكن لنزعة الفوضى ان تطل حقوق الاعضاء ومبدأ حماية العضوية ومبدأ العدالة، بل ويمكن ان تؤدي الى الفوضى والمزاجية في تنفيذ الالتزامات اتجاه الاعضاء، وفي توفير الاستحقاقات.

وهنا يصل الامر بنزعة الفوضى الى زرع الاحقاد والضغائن والتطلعات السلبية ضمن العلاقات ودوائر العمل الواحدة او في اطار العمل التنظيمي برمته.

من كل ذلك نجد المخاطر الكبيرة لتفشي نزعة الفوضى. في اطرنا في الاقاليم وعلى كل مستوياتها، ومن كل ذلك نجد ضرورة لمكافحة هذه النزعة المدمرة.

ان مكافحة نزعة الفوضى تتم اولا بالثقيف وبالوعي لأهمية الاحتكام الى النظام في كل شيء وأهمية تقبل احكامه في كل الظروف، لان هذا التقبل قد يؤدي الى بعض الأعباء او الاحساس بثقل الضوابط، ولكنه يؤدي الى سلامة العمل والى الضمانات في المدى البعيد.

ان القدرة على تطبيق النظام هي معيار سعة المدارك التنظيمية وسعة الصدر للحالة الديمقراطية والثقة بالنفس والثقة بالعمل. وهي معيار قدرة الالتزام والاستعداد له.

فالأعضاء ينضبطون للمراتب الأعلى، والمراتب الأعلى تنضبط للنظام، ومن لا يملك القدرة على الانضباط لا يملك القدرة على العمل التنظيمي السليم، وبالتالي يلجأ الى الفوضى وانعدام النظام ■

الديمقراطية الثورية في المؤسسات الفلسطينية داخل الوطن المحتل

■ تكتسب الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية داخل الوطن المحتل أهمية خاصة وذلك لطبيعة المرحلة التاريخية، التي يعيشها شعبنا عموماً وطبيعة الظروف المحيطة بقضيتنا في ظل التحولات الأخيرة.

لقد حرم الاحتلال شعبنا تاريخياً من حقه الطبيعي في ممارسة الانتخابات الديمقراطية على الأسس الوطنية والعلمية السليمة، وباستثناء عدد من المرات المحدودة لم يستطع شعبنا ممارسة حقه في الانتخابات داخل المؤسسات، التي يديرها الاحتلال ويمتلك قوة تسييرها بل ان العسكريين الصهاينة في عديد المرات، قد ألغوا وأبطلوا شرعية أية نتائج انتخابية تتصادم الى درجة كبيرة مع مخططاتهم وتوقعاتهم.

وبرغم كل ذلك فقد مارس شعبنا العملية الديمقراطية الانتخابية داخل غالبية المؤسسات التي يديرها عن نوادي ونقابات واتحادات مهنية متخصصة واتحادات طلاب وشبابية ومراة... وغيرها.

بل أن تنظيم حركتنا قد مارس أرقى أشكال الديمقراطية وأنضجها داخل المعتقلات الصهيونية،

حيث أن تشكيل كافة الأطر والهيكل التنظيمية، كان يتم بانتخاب مباشر من القواعد التنظيمية، ضمن لوائح محددة وواضحة، تتلاءم وخصوصية الظروف الاعتقالية ولقد شكلت هذه التجربة الرائدة والمتقدمة والطليلية أساساً وطنياً وتربوياً، امتدت على أرضيته وتكرست من خلاله التربية الديمقراطية للأعضاء والكوادر، الذين ناضلوا من خلال مواقعهم الجديدة بعد الاعتقال، لتكريس الحياة الديمقراطية وإشاعة السلوكيات والروح الديمقراطية، وتأسيس الهياكل المنتخبة في مناهج العمل المختلفة.

ان شعبنا الذي حرم من ممارسة حقوقه الطبيعية والديمقراطية بفعل قمع الاحتلال وسياساته، تواق ومتعطش دوماً ومناضل لأجل تأسيس وبناء مؤسساته وميكله وأطره بطرق علمية ديمقراطية، تحقق مصالحه الوطنية، وتضمن تطور واستمرار مجتمعا ولقد تراجعت واندثرت كل الرموز والتيارات الداخلية التي حاولت تعطيل الحياة المؤسساتية الديمقراطية. هذه الترسبات التي تركتها سياسات الاحتلال المتتالية لفلسطين ولقد كان لتربية الكوادر الفتوية على أسس ديمقراطية

الأثر والضمانة، لكي تتحول هذه الكوادر الى طلائع مناضلة لأجل اشاعة وتكريس الحياة الديمقراطية في كل المؤسسات التي انخرطوا فيها. وبالتأكيد أن كل أعضاء التنظيم قيادات وكوادر، تبنا المبادئ الديمقراطية، ومن لم يستطع منهم مجاراة الحياة الديمقراطية، دثرته تقاليدها وعزلته، وبغير ذلك لم يكن بالمستطاع تنقية صفوف التنظيم والحفاظ على استمرارية نموه الصلب والمتصاعد، وهذه واحدة من أهم المحطات التاريخية في مسيرة تنظيم حركتنا داخل الأرض المحتلة. وبالتأكيد أنها سوف تنصف عندما يحين الوقت لذلك.

وفي سياق هذه المسيرة النضالية الطويلة، تأتي الانتخابات الأخيرة، لتكتسب أهمية مميزة نتيجة عوامل محددة.

أ- أنها تأتي بعد تعطيل للديمقراطية طويل نسبياً، حيث أن انخراط الجماهير والمؤسسات وفواعدها في الفعل الانتخابي، قد احتل الأولوية على حساب كثير من العوامل الأخرى.

ب- ان هذه الانتخابات تأتي بعد المناقشة الشديدة والمتصاعدة والمتراكمة بين حماس والحركة الوطنية الفلسطينية، لذلك يفسر البعض الانتخابات الأخيرة كمقياس لموازن القوى بين أطراف التنافس.

ج- ان هذه الانتخابات تأتي في ظل مسيرة التسوية التفاوضية، لذلك يحلو للبعض أن يستمر من خلال نتائجها لموقفه ووجهة نظره السياسية.

د- تأتي هذه الانتخابات في ظل الآمال التي تنتشر في الأجواء، بأننا مقدمون على انتخابات لسلطة أو مجلس تشريعي، وبحيث أن الانتخابات الحالية تحمل مؤشرات لاية انتخابات قادمة.

وبجدر أن لا يغيب عن بالنا كذلك أن هذه الانتخابات بنتائجها، يجب أن تشكل محطة تقييمية لمسيرتنا السابقة، يتوجب التوقف عندها واستخلاص الدروس والعبر المختلفة، كي تساعدنا على تقويم بعض الأخطاء التي تعلقت بمسيرتنا في غمرة انطلاقنا وفعلها النضالي، حيث يمكن بالتأكيد إعادة النظر في طرائق

عملنا وادواته ويجب أن لا يكون ذلك بهدف استعادة مواقع قد تكون خسرتها فحسب، وانما بالأساس لسلامة مسيرتنا نفسها وتفعيل نضالها. وذلك لان محاولة استعادة موقع خسره، وأن يكون الهدف الآني المرحلي، فان هذا سيجعلنا نصاب بحمى الانتخابات وضبط حرارتها على هذا الباروميتر. فنكون بذلك نمس أسس وأهداف نضالنا الأخرى.

ان ايمان كوادرن الحركية الراسخ بالديمقراطية، لن يهتز بسبب خسارة موقع هنا أو هناك، بل ان نضالنا لأجل اشاعة الديمقراطية في صفوف شعبنا سوف يتعزز ويتضاعف، لايماننا العميق والراسخ داخل حركة فتح بأن الديمقراطية هي أحد ضمانات تصليب بنيتنا وقدرة هياكلنا وأطرنا الحركية على الاستمرار والتواصل في العطاء.

كذلك يجب أن نضع العملية الانتخابية في حجمها ومجراها السليم والصحيح، ولذلك يجب أن لا نندفع لتحقيق بعض المكاسب الانتخابية وفي الطريق لتحقيق ذلك نحطم سرية أطرنا وكوادرن، ونمسي وظائفها الحقيقية التي أقيمت لأجلها فكما أن للديمقراطية محاسنها، وبرغم تجذر ايماننا بها، الا انها تحمل بعض الأعراض المرضية التي قد تصيبنا خاصة في ظل خصوصية الظروف، التي يعيشها تنظيمنا وتشعب وتعدد مهامه النضالية، وتضاعف حجم المهام المطلوب من حركتنا انجازها في ظل مسيرتها الطويلة والمظفرة وهذا يدفعنا لتعميق نضالنا لأجل تصليب البناء التنظيمي، الادارة الوحيدة القادرة على حماية مسيرة الحركة، واللجوء الى أية أدوات أو أجسام موازية أخرى، يدخلنا في دوامة تآكل داخلي لهياكلنا وضعف يعيقها عن تحقيق البرامج والمنجزات المطلوبة منها.

وبالتأكيد ان حركتنا وكوادرها وأطرها، وبهذه التجربة التاريخية المتراكمة، وهذا المخزون النضالي قادرة على خوض اقصى الاختيارات وأعلى درجة من المرونة مع الالتزام المحدد بالأهداف، ودون حياذ عنها لصالح أية معارك جانبية ■

(١٧)

في الانتفاضة

من تقرير اللجنة العليا للانتفاضة
المقدم الى المجلس المركزي

النضالية (الاضراب، الحجرة، انتصار الدم على السيف، المسيرات، الحراق، العنف احيانا... الخ).

وبدا الحديث عن تطويرها، في الوقت الذي كان يمكن التطوير في تعريبها، اي بولادة انتفاضة عربية وهذا الامر الذي ادركه شولتز، مما جعله يتحرك الى المنطقة لوضع السدود في وجه انتشارها. ولو قيض لتجربة بيت ساحور النجاح، والتزم بلد عربي واحد بواجب اعباء الامتناع عن دفع الضرائب، لامتد ذلك الى الوطن كله، ولو قيض لاي فعل انتفاضي الاسناد والدعم، لتغير وجه المنطقة عبر تعميم ظاهرة النهوض الثوري، الذي اقتصر على اهلنا داخل اسوار الاحتلال.

ادت نتائج حرب الخليج والخسارة المالية المترتبة عليها والنزوح القسري الفلسطيني من الكويت ودول خليجية اخرى، الى وقف التحويلات الى الداخل وازدياد حجم البطالة الفلسطينية في الداخل والخارج، مضافا الى ذلك فرض حظر التجول على الارض المحتلة طيلة ايام حرب الخليج، بالاضافة الى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد امريكا في هذا الكوكب. ومع تراكم السلبات في الانتفاضة، فقد ادى ذلك الى تأثيرات نفسية على الشارع الفلسطيني، وبدأت علامات التذمر والشكوى تظهر في صفوف المواطنين وفي هذه الاجواء، وقبل ان يلتفت الشعب انفاسه، دخلنا من ممر اجباري الى مرحلة التسوية نتيجة لجولات بيكر المكوكية وهنا اتسع هامش القسمة، فهناك المعارضة العقائدية وهناك المعارضة السياسية وهناك المعارضة الشخصية. وبدأت لأول مرة منذ فجر الانتفاضة مظاهر الانشقاق في الصف الوطني. الامر الذي ابرز على السطح اشكالات هامة وخطيرة. مما فتح الطريق امام بروز سلبات كانت قائمة قبل الانتفاضة

لقد كانت الانتفاضة المباركة تتوجها للتراكبات النضالية الهائلة، التي ورثها التجارب النضالية الفلسطينية في عمليات التصدي للغزاة على مر الاجيال. بل وبفعل الزخم النضالي لثورتنا المعاصرة المترامية الاطراف. وشكلت ردا على كل محاولات الاستلاب الصهيوني والتجاهل الرسمي عربيا ودوليا الذي ساد عشية اندلاع الانتفاضة. حيث استطاعت الانتفاضة العبور من مرحلة الى اخرى (من مرحلة الشرارة الى الانتشار، من مرحلة العفوية الى التنظيم، من مرحلة طرح برنامجها الى تحقيق خطوة خطوة، من فك الارتباط الجزئي مع العدو الى امل فك الارتباط الشامل، من مرحلة تنظيف الجبهة الداخلية واعادتها ذاتيا الى مرحلة وضع الاسر المادية للبناء التحتي للدولة، من مرحلة العصيان الجزئي الى امل الوصول الى مرحلة العصيان الشامل).

لقد حققت الانتفاضة نجاحات هائلة اذهلت العدو قبل الصديق، وبدأت بتحقيق سلطة الشعب على الارض، عندما بدأت نتائج الانتفاضة في الظهور عربيا ودوليا، في قرارات الجامعة العربية، وقرارات مجلس الامن، والامم المتحدة التي تم نقل اجتماعاتها الى جنيف للاستماع الى كلمة الرئيس ابو عمار، بعد عدم السماح له بدخول نيويورك. هذا بالاضافة الى اجبار امريكا على الحوار مع المنظمة

ولم تستطع حرب المدن بين العراق وابيران خطف الابصار عن الانتفاضة، كما لم تستطع المظاهرات والاضطرابات والانقلابات الفكرية والسياسية التي حصلت في اوروبا الشرقية، ان تصرف الانظار عن الانتفاضة (البطولة النادرة)، واستمرت في تصاعدها وبكافة الاشكال

مثل -

* عودة بعض المنتجات الاسرائيلية لاسواق الضفة والقطاع.

* الاعلان عن اعادة فتح بعض المتزهات في اريحا.

* سلبات تتعلق بمسلكية المطاردين.

* سلبات تتعلق بعدم توفير المال الكافي.

* سلبات تتعلق بتعدد القنوات واشكال الاتصال.

وقد ادى ذلك الى اضعاف الانتفاضة وغياب لبعض فعاليتها الهامة. واهيانا غياب واضح لبيان الانتفاضة ذاته.

اما المسألة السياسية والتحريك السياسي فقد ادى الى ظاهرتين خطيرتين -

١- صراعات محلية واشتباكات بالايدي بين حمان وفتح في اكثر من موقع على خلفية الموقف من التحريك السياسي والمفاوضات الجارية.

ب - الانشغال في الانتخابات المحلية (مجالس بلدية، غرف تجارية، نقابات... الخ)، مع ما افزته من تاجيح للخلافات وتضييع للجهود والطاقات.

اما التتويج الفعلي لهذه المرحلة، فقد بدأ واضحا في الاعمال المسلحة وعمليات الطعن، والتي تزايدت في معسكر جلعاد، لتكون بمثابة نقطة الانطلاق لاستعادة زمام المبادرة لصالح الانتفاضة، اذا ما احسن توظيفها وادارتها. وذلك بسبب ما لوحظ من ارتباك واضح لقوات العدو واجهزت تجاه الظاهرة المتنامية، والتي بحق بدأت بالخروج عن سيطرته، لاسيما بسبب انتشارها شمالا ووسطا وجنوبا وفي قطاع غزة.

على صعيد العدو الصهيوني

لقد دأبت الحركة الصهيونية منذ قيامها على الاستفادة من المتغيرات في الاوضاع الدولية، فمع نهاية الحرب العالمية الاولى، حصلت على وعد بلفور من خلال قمة فرساي عام ١٩١٧. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حصلت على قرار التقسيم ١٩٤٧، ولدى تشكيل عصبة الامم اكدت على تثبيت وعد بلفور في صك الانتداب على فلسطين، اما الامم المتحدة بدورها فتبنت قرار التقسيم واكدت عليه من خلال الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة فيها.

ونفس القول يمكن ايراده بشأن عدوان عام ١٩٥٦ وعدواني عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢، واليوم ويفعل انتهاء

الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي عن مسرح الاحداث، والتفكك والانحيار في الجبهة العربية، يرى الصهاينة ان الوقت موات ليس لاستجلاب مئات الالاف من الصهاينة الى فلسطين المحتلة وحسب، وانما الوقت موات ايضا لتجديد طرح شعار "اسرائيل الكبرى". ولكن هذه المرة بمضامين عملية وفي غاية الخطورة. وبرز شاهد على ذلك عملية التوسع في زرع المستعمرات التي اخذت عنوان الاستيطان.

ويأتي ذلك في وقت تقطع فيه "اسرائيل" شوطا على طريق الاعتراف بها دوليا واعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اهم الدول في العالم (روسيا، الصين، الهند، ودول المنظومة الاشتراكية سابقا وصولا الى مشارف العلاقة مع الغاتيكان). وسياسيا يعتبر نفسه شريكا لامريكا وحلفائها في حرب الخليج، ولا بد من ان يتقاسم معهم الغنائم، وبالتالي يمضي في التعتن ويرفض الاستجابة لاي شيء، سواء كان ذلك شرعية دولية او غيرها. ويستمر في طرح مقولاته التوراتية على الطاولة السياسية دون وزن للقوانين والاعراف الدولية، ويبرهن كعادته على الزمن وكسب الوقت لفرض واقع جديد يشكل يوميا على الارض.

وعلى الأرجح فان المسائل التالية في تقرير مواقف "اسرائيل" في المرحلة القادمة -

١- الاوضاع الاقتصادية الصهيونية (الوضع المالي، البطالة، حركة التجارة الخارجية).

٢- مسألة الضمانات الامريكية.

٣- استمرار الانتفاضة وتصاعدها وتطورها بشكل، يعيد الى الازمان والامساك الصهيونية والعالمية، بان الاحتلال هو مشروع خاسر ومشروع قمعي واضطهادي عصري ومكلف.

٤- مسألة الانتخابات القادمة داخل الكيان الصهيوني.

٥- مسألة اليهود السوفييت.

٦- احتمال انفجار مشاكل عرقية بين السفارديم والاشكناز.

٧- مشكلات متجددة بين المتدينين والعلمانيين.

٨- تحقيق نجاحات فلسطينية وعربية على صعيد طرح مسألة الشرعية الدولية بشكل، يؤدي الى حصار الكيان الصهيوني مياميا ودوليا. وتحول العلاقات الدبلوماسية الواسعة للكيان الصهيوني الى اداة ضغط سياسي عليها.

اضواء علم مستقبل حركة عدم الانحياز

لفترة طويلة نسبياً، إلى حين وفاة الزعيم اليوغسلافي جوزيف بروزيتو، وخاصة إلى منتصف العقد الماضي حيث شهدت العلاقات الدولية تحولا عاصفاً، عبر عن نفسه بانتقال الدولتين العظميين من حالة الصراع والتنافس والحرب الباردة إلى حالة التعاون وتوازن المصالح...

وفي ضوء المستجدات، التي طرأت على معادلة العلاقات الدولية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: عدم الانحياز تجل من ؟ أن الإجابة تكمن في العودة إلى الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني معظم (العالم الثالث) لهذه السياسة. ومن هذا المنظور تبين لنا أن الكثير من هذه الدوافع والأسباب مازال قائماً، إلا أنها يجب أن تتخذ أشكالاً وأطراً جديدة، كما أنه لابد من إجراء تعديلات أساسية على مضمون الخطاب وطريقة ابلاغه.

إن بقاء حركة عدم الانحياز ضروري لاستمرار تعبئة دول ومجتمعات (العالم الثالث)، وتنظيم العلاقات فيما بينها وتنسيق المواقف، تمكينها لها من مواجهة التحديات التي فرضتها التغييرات الجذرية في المعادلات الاستراتيجية وموازن القوى ولو إلى حين كما نعتقد. ففي حين أن دول الشمال تقوم بتكثيف علاقاتها فيما بينها، فلا مفر أمام دول الجنوب إلا أن تعطي لعلاقاتها الأولية والأرجحية على العلاقات الثانية مع دول الشمال، لما تحمله العلاقات مع الشمال من تعميق للعلاقات والتبعية. هذا لا يفرض علينا إعادة النظر في توجهات حركة عدم الانحياز فحسب، بل يفرض التأكيد على الثوابت التي دفعت عالم الجنوب للانتظام في حركة موحدة، وأن تعمل على ترتيب بيت هذا العالم حتى يتمكن من تقرير مصيره بنفسه، وأن لا يبقى فريسة الهيمنة والاستغلال والتخلف والتناقضات الداخلية، التي تزيد في استنزاف طاقاته الكامنة وامكانياته المتوفرة.

لقد اظهرت التحولات الدولية الأخيرة عدة عوامل ضعف في حركة عدم الانحياز أبرزها:

١ - أن الحركة أخذت تتحول من نهج عملي للحركة

■ أن حركة عدم الانحياز التي ظهرت، في أوائل الستينات من هذا القرن، جاءت تعبيراً عن تطلعات الدول النامية وحركات التحرر الوطني إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية. إذ أن مناقشات مؤتمرات الحركة، خاصة في مرحلتها الأولى، قد أظهرت أن عدداً من قيادات حركة عدم الانحياز، خاصة نهرو وعبد الناصر وتشيتو، كانوا على إدراك كامل بأن الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يكتمل إلا إذا كان استقلالاً سياسياً واقتصادياً في آن واحد، وألا إذا استطاعت الدول الصغيرة، في الحركة، الشعور الفعلي بقدرتها على حماية مصالحها والدفاع عنها.

لم تكن سياسة عدم الانحياز سياسة انعزالية، أو حيادية بالمعنى المطلق، بل كانت، في جوهرها، سياسة متفاعلة مع ما أسماه نهرو بعناصر التصحيح والسلام في كل من الكتلتين الشرقية والغربية. فقد كانت سياسة الحركة هي ضرورة توفير المناخ الدولي لتمكين المجتمعات النامية والحديثة من الاستقلال، ومن اختيار وجهة سيرها بحرية، بدلاً من ارتلاقيها في اختيار مفروض من الغرب أو الشرق.

والحقيقة، التي يجب أن تسجل في هذا الشأن، هي أن جواهر لال نهرو، خريج المدرسة الديمقراطية والاشتراكية، أدرك أن وزن الهند يجب أن يوضع في محاولة فكرية وسياسية، ترمي إلى توازن بين مقتضيات توفير مجتمع يضمن الحريات الديمقراطية، وفي الوقت نفسه يؤمن أحقية الشعوب المضطهدة في توزيع عادل لنتائج التنمية والتطور، بالإضافة إلى إتاحة الفرص، أمام أوسع الجماهير، للاستفادة مما توفره الثورات الصناعية والعلمية والتقنية من ضمانات للتعليم والصحة وباتى العناصر التي توفر الطمأنينة للإنسان، وتشعره بالمساواة والكرامة.

ومع التسليم بحقيقة أن حركة عدم الانحياز قصم دولا غير متجانسة، للانتمائها إلى قرارات وحضارات وايدولوجيات مختلفة ومستويات اقتصادية واجتماعية متفاوتة، فقد استطاعت الحركة الحفاظ على تماسكها

إلى تقديم مشروع سياسي، واضطر لأن يواجه العالم بمنظوماته الدولية والانسانية والمبعوثين الاممين والصليب الاحمر. والامم من ذلك فانه وللمرة الاولى يخرج احد كبار الحاخامين (عوفاديا يوسف) بمقولة (الحفاظ على الروح) والتي دعا فيها الى اباحة الانسحاب، اذا كان ثمن عكسه، هو ازهاق ارواح الجنود، على حد قوله. واستشهد بمقاطع من التوراة لتدعيم موقفه. ثم الوصول الى مسيرة السلام، وما يدور حول مدينة القدس، والتأييد الدولي الذي رافقها، والذي تجسد في عدة مواقف ومظاهر، دفع فيها العدو ثمنا باعظا.

غير ان الانهيار العربي والدولي امام الولايات المتحدة، وتساعد موجات هجرة اليهود، وصهاينة الاتحاد السوفيتي، مضافا اليها نتائج حرب الخليج، مكنت العدو من استعادة زمام المبادرة والبدء، بمرحلة جديدة.

وفي الآونة الاخيرة وتحديدًا منذ مؤتمر مدريد، والعدو في سباق واضح مع الزمن لخلق امر واقع جديد في الاراضي المحتلة. ومن ابرز الاجراءات والسياسات التي اتخذها:

١- توسيع رقعة الاستيطان كما ونوعاً (رأسياً واقتصادياً) وزيادة رقعة الاراضي المصادرة والمغلقة بشكل هائل (ووفقاً لبعض التقديرات فإن مجموع مساحة الارض المقام عليها مستوطنات والمصادرة والمغلقة حديثاً يبلغ حوالي سبعين في المائة من مجموع مساحة اراضي الضفة الغربية).

٢- توسيع حدود بلدية القدس مرة اخرى.. وشق طرق جديدة فيها (لم تعترض عليها احزاب المتدينين، كما هو الحال في مسرحيات الاعتراض السابقة)، وتغيير معالم المدينة العربية وازالة كافة الحواجز والمواقع، التي تفصل بين القدس الشرقية والجديدة (الغربية).

٣- اصدار سلسلة يومية من قوانين تنظيم هياكل القرى والمدن في الخرائط الهيكلية.

٤- افتتاح اعداد متزايدة، مما يسميه العدو، ممثلات اقليمية (محلية) للادارة المدنية.

٥- الدعوة الى اجراء انتخابات بلدية وغرف تجارية، واستمرار ضربه على وتر تشكيل بدائل سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٦- تخصيص احد الجسرين (على نهر الاردن) للزائرين والاخر للشاحنات.

- نتائج المعركة الانتخابية في امريكا وموقف اليهود في امريكا منها.

١٠- احتمال وقوع مجابهة عسكرية على احدى الجبهات العربية لسبب او لآخر لايجاد المخرج من الازمة الاقتصادية.

اما على صعيد الانتفاضة فان استراتيجية العدو، ما زالت قائمة على اساس الاستمرار في مواجهتها وضعفها وتفتيتها من الداخل. والمتتبع لسياسات العدو تجاه الانتفاضة، والتي مرت بعدة مراحل لا بد ان يرى الخيط الذي ينظم هذه السياسات ومن هذه المراحل:-

* مرحلة التخبط والمفاجأة، والتي اتسمت باتخاذ قرارات عشوائية مثل محاولة العدو اعتقال قادة الانتفاضة، بسج اكبر عدد من ابناء شعبنا في المعتقلات، التي ارتفعت من ١٣ معتقلاً الى ٢٢ معتقلاً مع معتقلات الصحراء.

* الانتشار العسكري الكثيف في المدن وحول القرى والمخيمات.

* الارتباك الاعلامي والسياسي والقضائي.

* الاجراءات الميدانية (سيارات مصفحة، راجعات حجارة، سيارات رش مياه، جرافات وآليات جديدة).

* حصار اقتصادي وتجويع وحصار نفسي.

* اجراءات قمعية سريعة ومشددة، هدم منازل، ابعاد، سجن، اغلاق، مصادرات، عقوبات جماعية، منع تجول لفترات طويلة، منع تجول ليلي، اعتقالات نوعية، محاولات ضرب الزخم الجماهيري.

* اغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات ومحاولة زرع اسافين بين الشعب عبر فرق الاغتيال ووحدات اغتيال للقيادة في الخارج، محاولة خلق البدائل، تشجيع الاقتتال الداخلي. وتأتي هذه الاجراءات التي طالت مختلف نواحي الحياة في الارض المحتلة، لتحولها الى جحيم لا يطاق وإلى تمييز شعبنا من امكانية جدوى الانتفاضة.

ولكن الصمود العظيم لشعب فلسطين البطل، رغم مختلف السبلات، والادانة الدولية شبه الاجماعية لممارسات العدو التي سبقت حرب الخليج وفرض تراجعاً على العدو وضرباً لمرتكزاته اقتصادياً وتراجعاً في ادائه العسكري، واهتزاز في نظرية الامن، وغياباً في وحدة المواقف. وكادت مستوطناته ان تخلو من سكانها، فاضطر

السياسة للدول النامية، التي شعار يمكن رفعه بصرف النظر عن مضمون المواقف التي تتخذها بعض الدول الأعضاء.

٢ - أنه مع ضخامة عدد الدول الأعضاء (١٠٣ دول حتى تاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٢)، ومع تزايد درجات الاختلاف في مواقفهم السياسية، خاصة مع ظهور قضايا دولية جديدة، خاصة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لما يسمى بـ (النظام الدولي الجديد)، ازاء ذلك أخذت الحركة تواجه مشكلات صنع القرار.

٣ - أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وقبل ذلك الأزمة السياسية التي عاشتها العديد من الدول المؤسسة، ليس فقط فيما يتعلق باخفاء جيل القيادات التي رعت الحركة في سنواتها الأولى، ولكن أيضا بالنسبة للتوجهات السياسية وطبيعة ارتباطات تلك الدول واختلاف نمط علاقاتها الدولية. فضلا عن تغير منظور الكثير من الدول لممارسات دولية كانت ترفضها من قبل. بالإضافة الى ما طرحته مشكلة الديون من اعباء، وما صاحب سياسات المساعدات الاقتصادية، من جانب الدول المتقدمة، من سلبيات. كل ذلك أدى الى نوع من التميع لمفهوم عدم الانحياز.

لذلك، فقد شهدت لقاءات وزراء خارجية حركة عدم الانحياز، منذ مؤتمرها الأخير في بلغراد سنة ١٩٨٩، إعادة صياغة أهداف الحركة لتضامن دولها في مواجهة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول الشمال. وتمركزت إعادة صياغة الأهداف على القضايا التالية:

١- التغييرات الأخيرة في العلاقات الدولية وأثرها على الحركة ودورها المستقبلي.

٢ - تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عالم الجنوب، اذ بقيت كافة المواضيع الاقتصادية على جدول أعمال الحركة (التنمية، التجارة الدولية والتكنولوجيا والسلع، الديون، الأغذية والزراعة...).

٣ - اصلاح وتقوية الأمم المتحدة واضفاء طابع ديمقراطي عليها، ودور الحركة في إعادة صياغة علاقات دولية جديدة، اذ تسعى الحركة لإعادة النظر في العدد الحالي لأعضاء مجلس الأمن الدولي، بما يضمن تمثيلا أكثر انصافا وتوازنا.

٤ - قضايا حقوق الإنسان والتعددية السياسية، حيث تتزايد مطالب دول الحركة وشعوبها باحترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الإقليمية والدولية بهذا الشأن، وكذلك الحريات السياسية وحق كل شعب في اختيار نظامه ومؤسساته السياسية في سلام واستقرار

وعدل، على أساس مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

لقد طغت القضايا السابقة على مناقشات الاجتماع الأخير لوزراء دول عدم الانحياز في جزيرة (بالي) الأندونيسية. حيث افتتح الرئيس الأندونيسي الاجتماع مطالبا بـ (إعادة ترتيب واقعي لأولويات الحركة، بعد انتهاء الحرب الباردة، خصوصا على الصعيد الاقتصادي وعمل الأمم المتحدة)، وأكد سوهارتو: أن حركة عدم الانحياز لا تزال ضرورية في المناخ الدولي الجديد، وشدد على تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب، وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء (ليس لتقليل الاعتماد على الشمال فحسب، وإنما لأن ذلك يشكل جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية ترمي الى إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية). وقال: أن المبادئ الأساسية والأهداف التي أعلنتها الدول الخمس والعشرون المؤسسة للحركة عام ١٩٦١، لا تزال صالحة حتى في السياق الدولي الجديد، التعايش السلمي وعدم المواجهة، والديمقراطية وعدم الهيمنة، والتعاون وعدم الاستغلال. كما دعا الى تعزيز دور الأمم المتحدة وتنشيطها وجعلها هيئة ديمقراطية، بحيث يجب أن تكون المنظمة الدولية قائمة على أسس المساواة بين الدول ذات السيادة، والتفاسم العادل للمسؤوليات.

لقد غاب عن ذهن الرئيس الأندونيسي أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ من المحفل الدولي غطاء لسياساتها القهرية في العالم. فقد استعانت بمجلس الأمن في كافة أشكال عدوانها على العراق، وفي قرارها الخاص بفرض الحصار على ليبيا، بينما لم تستعن به بشأن عملية التسوية الجارية للنزاع العربي - الاسرائيلي، بل أن الأمم المتحدة، بكل مكانتها المفترضة، لم يكن لها سوى دور المراقب المحايد.

وتكمن أهمية خطاب سوهارتو في أن أندونيسيا ستحتضن القمة القادمة لدول عدم الانحياز في شهر ايلول/ سبتمبر القادم، وكذلك من كون أندونيسيا تتولى الرئاسة الفعلية للحركة بعد تفتت يوغسلافيا. وقد جاء البيان الصادر عن الاجتماع معبرا عن التوجهات السابقة الذكر، خاصة ما يتعلق بمستقبل الحركة وفعاليتها، بالإضافة الى وصفه ربط بعض الدول المتطورة مساعدتها الاقتصادية بتحسين وضع حقوق الإنسان في البلدان النامية، التي تستفيد من هذه المساعدة، بأنه غير مقبول. ويدون الخوض في تفاصيل البيان، الذي تمخض

عن ذلك الاجتماع، فلا شك أن أهم بند تناوله هو المطالبة بوقف الاعتداء وميثاق الدماء في البوسنة والهرسك، والمناداة باحترام تكامل وحدة أراضي البوسنة والهرسك، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال قوات أممية الى مناطق المعارك في يوغسلافيا، من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتحاربة، والمشاركة الفعالة من أجل اقرار السلام والأمن في جميع الجمهوريات التي حصلت على استقلالها.

ومن جهة أخرى، فقد اوقع تفتت يوغسلافيا، وتفشي الحرب الأهلية فيها، مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز في دوامة، غطت على دعوة أكثر من طرف الى تحويل اهتمام الحركة الى القضايا الاقتصادية بدلا من السياسية. وطعن أطراف عديدة في أحقية يوغسلافيا بالاستمرار في رئاسة الحركة، بعد تفتتها الى جمهوريات منفصلة.

والذا كان هذا هو حال يوغسلافيا، العضو المؤسس لحركة عدم الانحياز وأحد أقطاب الحركة، فإن حال الهند، القطب الآخر في الحركة، تتجه نحو الاهتمام بالساحة الإقليمية الآسيوية، بعد أن تراجع موقعها الدولي. مما يستوجب مراقبة (الانقلاب الهادي) في السياسة الهندية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تريد التقرب من الهند، بهدف استخدام هذا التقارب كورقة ضغط على الصين، وتوسيع هامش المناورة الأمريكية حيال باكستان، وقد تكون المناورات البحرية الأمريكية - الهندية أحد تعبيرات هذا الانقلاب الهادي، وقد وصف محرر (التايم) تلك المناورات بأنها ترمز الى (التقاء متدرج بين مصالح الدولة الديمقراطية، ومصالح أقوى دولة في العالم). وفي هذا السياق يمكن النظر الى تطور العلاقات الهندية - "الاسرائيلية". فقد كانت صحيفة (ديلي تايمز) الهندية قد نشرت في أول شباط/ فبراير الماضي، أن "اسرائيل" أصبحت الدولة الوحيدة التي يمكنها حل مشكلات الهند في الحصول على الأسلحة.

إن الانقلاب الهندي الهادي، كان منتظرا عقب مصرع راجيف غاندي، حيث انتهى الدور الريادي لعائلة نهرو غاندي في الحياة السياسية الهندية. فقد بدأت الأسواق الهندية في الانفتاح، وأصبحت السياسة الليبرالية الاقتصادية هي الفلسفة السائدة، كما جرى في العديد من الدول التي اتخذت هذه السياسة نبراسا لها، متغاضية عن آثارها السلبية على الكتلة الواسعة من جماهير هذه البلدان.

أما مصر، القطب الثالث في حركة عدم الانحياز، فقد اتجهت منذ سنوات، وخاصة بعد اتفاقية (كامب ديفيد)، نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولعب دور (المسار) لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإن توجهاتها في حركة عدم الانحياز أخذت تنحوض نحو:

١- أن مفهوم عدم الانحياز القديم لن يثمر، لذلك فإن هذا المفهوم، بل واسم الحركة ذاته، يجب أن يخضع لإعادة النظر. وقد أعرب وزير الخارجية المصري، أثناء الاجتماع الأخير في أندونيسيا، عن امه في أن تنتقل الحركة من وضع الجمود الى التحرك وأن تصبح أكثر جرأة واقداما. وحول اسم الحركة، أوضح أنه قد يكون اسما تاريخيا، ألا أنه لا يعكس الواقع الحالي، واقترح بدلا منه اسما آخر هو (حركة العالم الثالث) أو (المنير)، على اعتبار أن أي اسم منهما قد يكون مناسباً للحركة الآن.

٢- أن تعمل الحركة الجديدة على بدء حوار بين الشمال والجنوب لتحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والإسهام في (النظام الدولي الجديد)، على أن يقوم هذا الحوار على أكثر من مستوى لفتح قنوات جديدة مع المجموعة الأوروبية، والدول الصناعية الكبرى، ودول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، لبحث قضايا الأمن ونزع السلاح وحقوق الإنسان وغيرها.

٣- ادماج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ في حركة واحدة لكل الدول النامية، لتتكون حركة تستهدف تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية، مع عدم التفريط في مبادئ عدم الانحياز.

٤ - عدم انشاء أية آلية، في الوقت الحالي، لحركة عدم الانحياز، لرئيسا ينعقد مؤتمر قمة الدول في ايلول/ سبتمبر القادم.

وازاء هذه التوجهات والرياح التي تعصف بحركة عدم الانحياز، يبدو أن قضية شعبنا العربي الفلسطيني سوف تخسر متبرا دوليا، كان داعما لنضال شعبنا من أجل الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. لذلك فإن البيان الصادر عن الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول الحركة، الذي طالب بالتنفيذ العاجل لكافة القرارات الداعية الى الانسحاب "الاسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، قد يكون البيان الأخير الذي ينطوي على موقف داعم لقضيتنا، فمن المتوقع أن تهتم الحركة مستقبلا بالشؤون الاقتصادية، وتصبح الشؤون السياسية ومطالب حركة التحرر الوطني في أدنى سلم اهتماماتها ■

كيف نواجه المفاوضات كيف نواجه الحرب؟

لا يختلف اثنان على ان نتائج المباحثات للجان المنبثقة عن المؤتمر المتعدد، والتي عقدت في كل من واشنطن وفيينا وبروكسيل وطوكيو، ثم اجتماع رؤساء اللجان في لشبونة، لم تسفر عن اي شيء او اية نتيجة يمكن ذكرها، وذلك بسبب وضع الكيان الصهيوني لكل العراقيل التي تسد الطرق والمنافذ الى ما يسمى بالعملية السلمية.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل عملت "اسرائيل" ومازالت تعمل على جر المنطقة الى افه الحرب، في مغامرة أحد اهدافها تحقيق مكاسب انتخابية، خاصة وان العد التنارلي للانتخابات قد بدأ، والتنافس على اشدّه بين الحزبين الكبيرين: الليكود والعمل، ثم الاحزاب التي تدور في فلكهما، والتي تنتظر الفرصة لتضع شروطها، لان الحزب الذي سيكلف بتشكيل الحكومة سيحتاج الى اصوات الاحزاب الصغيرة للحصول على أغلبية.

وفي الوقت الذي تستمر فيه "اسرائيل" بالمفاوضات لتظهر انها مهتمة بعملية السلام، فانها من جهة اخرى تواصل عنفها وقمعها ضد ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتقوم بنشر فرق الموت التي تتخفى بالزني العربي، وتنتشر بين الناس، ثم تطلق رصاصها فجأة، لتحصّد الأبرياء وتنتشر الذعر والرعب. وهامو العالم يشهد ويرى القمع "الاسرائيلي" في قطاع غزة ويرى كيف يعامل السكان المدنيين تحت الاحتلال، والذين يفترض ان تطبق عليهم اتفاقيات جنيف التي توفر لهم الحماية الدولية، فكان تلك الاتفاقيات قد وضعت لشعوب دون شعوب اخرى، والا... فلماذا هذا الصمت الاميركي الاوروبي على ما يجري من خرق لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة؟ لماذا هذا الصمت على الوحشية "الاسرائيلية"، والانحطاط المتمثل في ممارسة السلطات "الاسرائيلية" التي مازال رموزها يستقبلون في عواصم الدول الكبرى!!

هذا في داخل الارض المحتلة..

اما في الخارج، حيث تحتل "اسرائيل" الشريط الحدودي في جنوب لبنان، فانها تشن حربا فعلية ضد القرى والمدن اللبنانية في الجنوب والبقاع، وهامي تعد العدة لمغامرة عسكرية هدفها ضرب سوريا أو اخراجها من لبنان، وهدفها تصفية المقاومة الوطنية اللبنانية.

انها مغامرة محسوبة قد يكون لها أكثر من هدف، وقد يكون هناك (صمت) و(رضا) من قبل الدوائر الاميركية على مثل هذه المغامرة، بدليل ان ردود الفعل الاميركية لا تشكل رادعا "لإسرائيل" للاقلاع عن مغامرتها العسكرية المرتقبة.

ان الحديث سيطول اذا ما قررنا وصف الوضع الراهن، والحالة الراهنة المحزنة والمؤسفة للوضع العام، وضع الصراع العربي "الاسرائيلي"، وحالة الهجوم والهيجان "الاسرائيلي" من جهة، والصمت والخنوع العربي من جهة ثانية، ففي مقابل الدعم الاميركي المتواصل للكيان "الاسرائيلي" في اندفاعته العمياء، نرى ان الأغلبية العظمى من الدول العربية تقف موقف المتفرج مما يجري، بحيث يبدو الشعب الفلسطيني وحيدا في الداخل، وبحيث يبدو الجيش السوري وحيدا في المواجهة، وبحيث تبدو المقاومة الوطنية اللبنانية وحيدة في الصراع.

لذلك، فان التصريح الذي ادلى به الأخ ابو عمار لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) يوم ٢٨ / ٥ / ١٩٩٢، يأتي في وقته، ويشير الى التوجه الذي يتعين على الامة ان تسلكه، فقد قال الأخ ابو عمار: (اننا بحاجة الى تقييم مشترك للداء العربي بشكل عام والاداء الفلسطيني بشكل خاص في المفاوضات حول السلام في الشرق الأوسط، وعلينا ان نفكر كيف ندفع هذه الأمور لما يحمي مصالح امتنا العربية، ويحمي أمنها ومستقبلها).

وفي هذا الاطار جاءت زيارته وزيرة الأخ ابو اللطف الى دمشق للتنسيق، ولضم الجهود، ومنع الاستفراد بأي طرف عربي، وافشال السياسة "الاسرائيلية" التي تريد باستفراد كل طرف على حدة لتحقيق مكاسب توسعية، ولفرض الاستسلام على العرب. ومن المعروف ان اجتماعا لوزراء خارجية دول سوريا، الاردن، لبنان، فلسطين سيلتئم في العاصمة الاردنية في الثالث من يونيو (حزيران) القادم لاجراء تقييم شامل للمباحثات التي تمت حتى الآن بين الوفود العربية و"اسرائيل". على ابواب الحركة السياسية الفلسطينية الجديدة، والتوجه الدبلوماسي الفلسطيني، والاجتماعات العربية القادمة لدول المواجهة، فاننا نؤكد على النقاط التالية، اذا ما اردنا ان نعيد ترتيب صفوفنا، ونواجه صفا واحدا، واحدة من أعنى موجات الغزو التي واجهت امتنا على مدى العصور.

أولا: التنسيق النشط على اساس نقاط برنامجية واضحة، تمنح المفاوض العربي عنصر قوة ودعم، بحيث يتم منع الاستفراد بأي طرف عربي، وبحيث تتوفر الشروط للضغط على "اسرائيل" للانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ٦٧.

ان التنسيق بين دول المواجهة يجب ان يجد الدعم والمساندة من بقية الدول العربية، وان تشبى كل الدول العربية مواقف دول المواجهة سياسيا ودبلوماسيا، وان ينصب الضغط العربي على راعي المؤتمر للضغط على "اسرائيل" كي تتصاع للقرارات الدولية.

ثانيا: الوقوف امام ما يجري في جنوب لبنان وسهل البقاع من تحركات "اسرائيلية" تهدف الى غزو عسكري "اسرائيلي" جديد، ان هذا الاحتمال وارد، والظروف الداخلية في "اسرائيل" تسمح بذلك، خاصة وان الليكود يرغب في تقوية مواقفه الانتخابية، وان التوقيت الأنسب هو الايام التي تسبق الاقتراع، وعلينا ان نلاحظ ان ردود الفعل الاميركية في هذا الصدد لا تشكل كابحا "لإسرائيل".

ان هذا الغزو يجب ان يواجه باصليب موقف عربي، من خلال توفير كل الامكانيات لمقاومته والحق الهزيمة به. وبهذا الصدد، فان موقفا عربيا موحدا يؤكد على حق الشعب اللبناني في استعمال كل الاساليب بما فيها الكفاح المسلح لتحرير اراضيه سيشكل سندا للمقاومة الوطنية اللبنانية، خاصة في هذه اللحظات التي تطالب فيها "اسرائيل" والولايات المتحدة بنزع اسلحة المقاومة الوطنية، ومنعها من المقاومة.

لقد كفلت الشرعية الدولية ممثلة بقرارات الامم المتحدة حق الشعوب بالنضال التحرري وبممارسة الكفاح المسلح من اجل تحرير اراضيها المحتلة.

ثالثا: شن اوسع حملة سياسية، دبلوماسية، اعلامية ضد الممارسات "الاسرائيلية" في الاراضي المحتلة، واستفاد قوى لجان الدفاع عن حقوق الانسان العالمية، ولجان الحريات وتقضي الحقائق، والمنظمات الانسانية الدولية، ومنظمات الامم المتحدة لجمع الحقائق ونشرها، واقامة المؤتمرات والملتقيات الدولية لكشف العدوان والقمع ولفرض الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

لقد بدأ العالم اجمع يسمع بجرائم الوحدات السرية للجيش "الاسرائيلي" المسماة (فرق الموت) بعد نشر تقارير هامة لمراكز الدراسات ولجان حقوق الانسان المستقلة على اوسع نطاق ممكن، ولا بد ان تتواصل الجهود، الى ان يتحقق خلق مناخ وجو ضاغط، من اجل اعطاء الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتطبيق

اتفاقيات جنيف التي تكفل الحماية للسكان المدنيين اثناء الحرب والاحتلال.

رابعا: مطلوب مبادرات عربية خيرة تخرج الامة من حالة الذهول والانصياع والارتباك التي فرضت عليها بعد حرب الخليج، والتي جعلتها تفقد وزنها الدولي ككتلة متجانسة ومتضامنة، وتلحق الاضرار بسمعة العرب في المحافل الدولية.

مطلوب جهود عربية تغلب التناقض الاساسي على التناقضات الثانوية، وبهذا الصدد فان مبادرات عربية شجاعة مستحقة بالاحترام اذا ما كان هدفها ما يلي:

أ- اعادة التضامن العربي الى حدوده الدنيا، والتفاف الامة العربية بكل امكانياتها حول القضايا المركزية، وخاصة حول القضية المركزية للامة وهي قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي.

ب - تحقيق تنسيق افضل، وتصحيح العلاقة ما بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية والوصول بها الى افضل حالات التنسيق والتحالف ووضع برنامج نضالي مشترك.

ج - تحقيق مصالح سورية عراقية، تكسر الحصار المفروض على العراق، وتعيد لسوريا عمقها الاستراتيجي، وتقوت القرص على الاميراليين والصهاينة الذين يرون في تمزق الامة وتشتتها، وخاصة في اقطار المشرق العربي الطريق لتحقيق مصالحهم.

د - رفض قرارات الحظر على الجماهيرية الليبية، التي يحاول الاميراليون تقديمها كنموذج آخر بعد العراق، يحاصرون، ويحاولون فرض الاستسلام عليه، تمهيدا لتكريع اي دولة عربية تحاول النهوض والتحرر والتنمية وتلتزم بالقضايا القومية.

خامسا: اعادة تقييم مسيرة التسوية الراهنة، واتخاذ القرارات المناسبة التي تحافظ على مصالح الشعب الفلسطيني ومصالح الامة العربية.

لقد حان الوقت الذي يتعين فيه على هذه الامة ان تطرد فيه اليأس، وتواجه فيه الغزو الخارجي والغزو الداخلي، وان تحافظ على استقلالها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وان تعيد اعتبار لموقعها ومكانتها في الجغرافيا والتاريخ، وان تحشد قواها وثرواتها وطاقاتها البشرية من اجل ان تدخل القرن القادم وهي اكثر قوة ومنعة، خاصة وان الصراع قد بدأ على شكل النظام الدولي القادم، والذي لن يكون فيه مكانة للقوى الصغيرة المجزأة والمتناحرة.

ودائما كان تحرير فلسطين هو طريق الامة الى المجد والسؤدد ■

الانتخابات العامة

فشل لحزب الليكود ونجاح لسياسته ..

■ فالواضح في هذه الانتخابات، المرفوقة بحملة انتخابية تعتبر الأعنف والأشرس من نوعها، انها تدور لتحقيق نفس الهدف الصهيوني، زيادة الهجرة للتغلب على المشكلة الديمغرافية، الاستمرار في السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان مع فرض اتفاقيات سلام او استسلام على الدول العربية، المشاركة في الثروات الطبيعية للمنطقة او الاستيلاء عليها بالقوة، خاصة المياه في المرحلة الاولى، تحقيق الامن والاستمرار في الاحتفاظ بقوة متفوقة رادعة لفرض الهيمنة، خاصة بعد ضرب القوة العربية التي تمثلت في الجيش العراقي، رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، رفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ورفض كل قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

ان هذه الاهداف بكل تفاصيلها ليست موضع خلاف بين الاحزاب الصهيونية، لكن الخلاف يكمن في كيفية

من المقرر ان تعقد في ٢٣ حزيران الحالي الانتخابات العامة للكنيست الثالث عشر في الكيان الصهيوني، لاختيار ١٢٠ عضوا يمثلون العديد من الاحزاب والتكتلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودون حذر يمكن القول ان هذه الانتخابات تحمل في طياتها الجديد والكثير من بذور العنصرية والتمييز العرقي، وتبرز عناصر الفاشية التي كانت كامنة منذ ان نشأ الكيان الصهيوني.

من الصعب التكهّن بنتيجة الانتخابات في الكيان الصهيوني، والأصعب ايضا اعطاء استطلاعات الرأي اهمية قصوى واخذها كدليل على فوز هذا الحزب او ذاك، لكن الشيء الوحيد الذي يمكن الجزم فيه هو، ان سياسة الكيان الصهيوني السابقة، اي منذ عام ١٩٧٧ سوف تستمر ولفترة طويلة قادمة، على الاقل مدة اربع سنوات، سواء فشل الليكود او نجح حزب العمل.

الذي اعلن ضم مدينة القدس واعلانها عاصمة ابدية موحدة للدولة الصهيونية، فهل يمكن لرابين ان يتنازل عن كريات اربع التي اشرف هو بنفسه على قيامها.

ان رابين وحزب العمل يتنافس في الانتخابات مع حزب الليكود مع انه كان وزيرا للدفاع عندما كان شامير رئيسا للحكومة المشتركة ذات الراسين، وخلال تشكيل تلك الحكومة توصل الطرفان اي الليكود والعمل الى صيغة موحدة حول برنامج الحكومة بخطوطها العريضة، واهم ما نصت عليه هذه الخطوط العريضة، اقامة المستوطنات، وتكثيف الهجرة وتحديث الجيش والقضاء على الانتفاضة، وقد حقق الطرفان خلال فترة تلك الحكومة "حكومة الراسين" كل الاهداف التي وضعها الحزبان، وتكرر رابين وبيرس لكل الاحزاب الصغيرة ذات الطابع اليساري، والتي تضع على رأس قائمتها السلام مع العرب.

واذا كان رابين هو صاحب فكرة انسحاب الجيش الصهيوني من جنوب لبنان، فانه فعل هذا لحماية الجيش الصهيوني من الخسائر التي كانت تلحق به يوميا على يد المقاومة الفلسطينية واللبنانية الوطنية، قبل ان يجردها الاشقاء من السلاح. ولانه كان يريد ان يسمح ما احزبه الليكود وبالتالي اسقاط هذا الحزب واحباط مشاريع اريئيل شارون في الوصول الى منصب رئيس الحكومة، وقد حقق الانسحاب الصهيوني من الجزء الاكبر من جنوب لبنان هذا الغرض بنسبة معينة، وظل راسخا في الاذهان ان الليكود قاد عام ١٩٨٢ حربا فاشلة في لبنان، وبالمقابل قاد العمل خمسة حروب ناجحة.

ان الزعم بان مسيرة السلام او مفاوضات السلام هي التي اسقطت حكومة شامير وقدمت موعد الانتخابات العامة بنحو خمسة اشهر عن الموعد الذي كان مقررا لاجرائها، هو زعم خاطئ، فانجازات شامير والليكود في مجال الهجرة والاستيطان وفرض السلام على مصر، والمشاركة في ضرب القوة العربية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول افريقيا، واقامة العلاقات الدبلوماسية

تحقيقها بالطرق الامثل، واذا كان حزب العمل بقيادة رابين يركز في حملته الانتخابية على ضرورة الاستمرار في مفاوضات السلام، وحل المشكلة الفلسطينية، فانه يرفض رفضا قاطعا قيام دولة فلسطينية، ويرفض تماما الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ويرفض العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، اي يرفض الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، متذعرا بان الهدف الامني للدولة العبرية يجب ان يكون في طبيعة الاولويات، والاولوية تقضي بان يكون للدولة حدود قابلة للدفاع عنها، وهو بهذا يلتقي مع الليكود ومع الاحزاب التي تسعى لاقامة "اسرائيل الكبرى"، ومع هذا يركز رابين وحزبه في البرنامج الانتخابي، الذي لم يكن ملزما في اي يوم من الايام، على ضرورة تحقيق السلام وضرورة حل المشكلة الفلسطينية، وضرورة القضاء على الانتفاضة في الضفة وقطاع غزة.

ان حزب العمل ليس حزبا جديدا في الساحة، وطروحاته عن السلام ليست جديدة، وقياداته مثل رابين وبيرس ليست قيادات جديدة، فحكومات "العمل" هي التي حققت الانجازات الكبرى للدولة العبرية، بدءا باقامة الدولة العبرية ومرورا بحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، عندما كان رابين رئيسا للاركان العامة للجيش الصهيوني، وهو يعتبر في الاوساط الصهيونية مهندس حرب ١٩٦٧، وصاحب الفضل الاول فيها، وهو بالتالي صاحب مقولة: "حطموا عظامهم وكسروا اطرافهم".

وحزب العمل نفسه بعد حرب ١٩٦٧ هو الذي انتظر استسلام العرب ورفض الوصول الى اية تسوية، وهو الذي بدأ الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، ورابين برفقة بيرس هو الذي خطط للحرب الاهلية في لبنان لضرب المقاومة الفلسطينية والتمهيد لاقامة دولة جنوب لبنان، وحزب العمل بقيادة رابين هو

هو صاحب القرار فيها.

أما الشعارات الاقتصادية فهي ليست مقربة تماماً للنائب، فالكل يعلم أن الاقتصاد الصهيوني مرهون بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية وهذه قد تؤجل أو تتوقف لعدة شهور لكنها لن تنقطع تماماً سواء بقي الليمكود في الحكم أو جاء العمل، خاصة أن أهمية الدولة العبرية في ظل "النظام الأمريكي الجديد" أي في ظل النظام الدولي الجديد لم تنخفض، بل ربما أصبحت أهم، فالمنطقة لا تزال بحاجة إلى ترويض، ولهذا تسعى الولايات المتحدة إلى الأبقاء على الكيان الصهيوني كمحور ومركز للهيمنة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وعلى إيران وتركيا في أطراف المنطقة، لعدة أسباب، ربما كان أهمها الحفاظ على منابع النفط والتحكم بتحديد أسعاده، وعدم ظهور أنظمة مثل النظام العراقي، والحد من ظهور التيار الإسلامي المتشدد والمعادى للصهيونية والهيمنة الأمريكية وتشجيع أو إجبار العالم العربي على أن يكون سوقاً لمنتجات وسلع الدول الغربية.

أن التدخل الأمريكي المحسوس في الانتخابات لصالح رابين يهدف إلى تجميل صورة الكيان الصهيوني التي أبرزها شامير بكل قبحها وبشاعتها، لكن الإدارة الأمريكية لن تصف في سبيل تحقيق تغيير جوهري في سياسة الكيان الصهيوني.

أن شامير والليمكود بكل صلفه وتشده وضربه لكل القيم والمواثيق يكسب القضية الفلسطينية تعاطفاً في الرأي العام الغربي، غير الرسمي بالطبع. لكن رابين سوف يحرم وينسب كبيرة القضية الفلسطينية من هذا التعاطف، ورغم أن الولايات المتحدة راعية في انتصار رابين إلا أن مكاسب الليمكود بارزة وقوية في أذهان الناصحين الذين يفهمون اللعبة الأمريكية تماماً ويعرفون تماماً أن القروض سوف تمنح للكيان الصهيوني سواء انتصر رابين أو شامير، فالرغبة الأمريكية نافذة تماماً في أنظمة مثل الدول العربية وهذا ليس مقياساً على الدول الأخرى، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالكيان الصهيوني.

مع الصين والهند ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وجلب العرب إلى مفاوضات شكلية، إنجازات هامة. كما أن إعلان الليمكود كل يوم أنه لن يتنازل عن أي شبر من الأرض، ولن يفكك مستوطنة واحدة، ولن يتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج ولن يسمح بقيام دولة فلسطينية، يسقط مقولات وطروحات الأحزاب الصغيرة من المتطرفين والمتشددين، فحزب رفيعم زلفي لا يستطيع الاستمرار مع الليمكود ليس لأن الأخير سوف يتنازل عن حقوق "إسرائيل" كما أعلن زلفي بل لأنه في ظل سياسة متطابقة مع سياسته لا يمكن أن يحصل على أي مقعد في الكنيست. ومن هنا كان الزيادة في التشدد والتمييز في الموقف يمكن أن يضمن لهذا الحزب الحصول على مقعد في الكنيست، وهذا ينسحب على باقي الأحزاب الأخرى التي انسحبت من حكومة شامير، خاصة أن هذه الأحزاب تدرك أن تصلب شامير وضعف الموقف العربي الذي يحاول بإيعاز أمريكي فك الارتباط مع القضية الفلسطينية، ستجعل النائب الصهيوني المتطرف يصب في طاحونة الحزب الأكبر والمجرب، وبناء على هذا فإن لعبة الانسحاب من الحكومة وإسقاطها قبل الموعد المقرر بخمسة أشهر فقط، هي لعبة انتخابية لكسب أصوات الناصحين، وليست عقائدية. وهذا ينطبق على حزب العمل بنسبة معينة.

لقد بحث زعماء حزب العمل عن شعارات صالحة لكسب الأصوات ولم يجدوا سوى شعارات السلام وحل القضية الفلسطينية، وطرحوا هذه الشعارات بصيغة عامة يمكن تفسيرها بعدة وجوه ويمكن التراجع عنها، فشعارات التصلب والتشدد والتطرف و"إسرائيل الكبرى" والترحيل.

والترحيل الجماعي وفرض السلام بالقوة على العرب كلها شعارات احتكرتها أحزاب اليمين ولم يبق أمام العمل إلا طرح شعارات السلام لكي يتميز من حيث الموقف والطرح ويجمع في شاكه أكبر عدد من الأصوات وبالتالي المقاعد التي قد تخول تشكيل حكومة يكون

قراءة متمعة في كتاب:

حرب الخليج - أوهام القوة والنصر

(١)

المؤلف: محمد حسين هيكل.

الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الطبعة الأولى: سنة ١٩٩٢.

داثراً، تستحضره انتفاضة الشعب الفلسطيني التي مست وجدان الأمة وحركت كوامن غضبها. وبدأ مع ازدياد معدلات مجرة اليهود السوفيات إلى "إسرائيل" أن المخاطر تتفاقم دون رادع حقيقي يستطيع حصرها فضلاً عن استطاعة ردها. ومن المفارقات أن نتيجة تصويت الكونغرس على تفويض الرئيس الأمريكي باتخاذ "الوسائل الكفيلة بإخراج العراق من الكويت" كانت ٤٧.٥٢ لصالح قرار التفويض في مجلس الشيوخ، و ١٣.٢٥٠ لصالح القرار في مجلس النواب، في حين أن صوت الحوار اختنق في العالم العربي منذ الساعات الأولى، وكان ذلك مزعجاً ومخيفاً إلى أقصى حد.

وفي الفصل الأول: عالم غريب.. غريب.. يذكر الأستاذ هيكل: أن كل أزمة عاشها العالم العربي في تاريخه الحديث انتهت بموقف شعبي جياش يعرف - على الأقل - أين موقعه، لكن أزمة الخليج كانت تجربة من نوع مختلف وغريب: أمة أخذتها المفاجآت، ثم أزعجتها التداعيات، ثم قسمتها الخلافات، ثم ساقطتها الفتنة إلى طرق وعرة ليس بينها أمان. ولم تكن الأمة منقسمة على نفسها فحسب وإنما كان الانقسام في أعماق كل فرد من أفرادها، وربما كان أكثر ما عكس هذه الخريطة المتداخلة هو ما حدث في (حفر الباطن) ليلة الثامن عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩١، حين أطلق العراق أول صاروخ على قل أبيب في تلك اللحظة كان بعض الجنود المصريين والسوريين في معسكراتهم يتابعون نشرات الأخبار، وفور سماعهم النبأ لم يتمالك بعضهم نفسه من أن يطلق صيحة التكبير والتهليل، ثم فجأة تذكر الجنود أين هم؟ ولماذا؟، وكان على بعضهم

يضم الكتاب ٦٣٥ صفحة، وينقسم إلى جزأين: أولهما تحت عنوان (خليج العواصف)، وثانيهما تحت عنوان (حرب البترول الثالثة). ويضم كل جزء اثني عشر فصلاً. ويسبب أهمية الكتاب وغزارة المعلومات المتوفرة فيه سوف نتناوله بتوسع في عدة حلقات.

نفي المقدمة يقول الأستاذ هيكل: كان السلام الظاهر على شواطئ المنطقة وهما، والعمران المتزاحم على بعض البقع سرايا، والنشاط البادي قلقاً وخوفاً أكثر منه طمأنينة وأملاً. وعلى المستوى الدولي - قبل صيف ١٩٩٠ - كانت الامبراطورية الأمريكية مرهقة، فبالرغم من فرحة الأمريكيين بانهيار "امبراطورية الشر" فإن الفرحة لم تكن كاملة بسبب الأرهاق الناشء عن الاستنزاف من جهة، ولأن ضرورات الأشياء - من جهة ثانية - تفرض على الولايات المتحدة أن تشعر لنفسها على عدو جديد، تستطيع أمام خطره - الحقيقي أو الموهوم - أن تواصل تعبئة شعبها وقواتها المسلحة. وفي كل الأحوال فإنها في حاجة لأن تثبت لنفسها وللآخرين أن السيادة الأمريكية على العالم مقادير يصعب ردها أو دفعها.

وفي هذه اللحظة المشحونة باعتبارات عديدة، تقدم العراق إلى "وضع نفسه موضع الخطر المطلوب". وعلى المستوى الإقليمي كانت المنطقة في مرحلة فوضى شديدة، فقد كان العالم العربي في عزلة عن ضياء المتغيرة بسرعة، وكان في حالة خصام مع قيم عصره، وكان مشتبكاً مع نفسه في حروب أهلية، وكانت بعض أوطانه تتأكل هويتها ورفعتها، ثم كان على خلاف مع الجيران حوله في الإقليم، وقد وصلت بعض هذه الخلافات إلى حد الحرب المسلحة. وكان الصراع العربي - الإسرائيلي مازال

ان يتوقع لوما وقد جاءه، وعلى بعضهم ان يتوقع تاديبا وقد ناله. كان هذا المشهد الغريب تعبيرا تلقائيا وصادقا عن حالة أمة بأسرها لا تعرف في أي مكان هي؟ ولماذا؟ وإلى أين؟ وكما فوجيء الكل بالغزو العراقي للكويت، فقد فوجيء الكل بالموقف السوفياتي الذي لم يعد مختلفا في صميمه عن الموقف الأمريكي، فمنذ اللحظات الأولى أقر شيفارناذرة بنقطتين: أولها، أن غزو العراق للكويت يعطي الرئيس صدام حسين فرصة السيطرة على نصف انتاج العالم من البترول اليوم، وثانيها، أن هذا الوضع يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة.

وكانت الساحة العربية، بحكم كونها بؤرة الأزمة نفسها، في وضع أغرب مما كانت عليه الساحة العالمية، وكان من المفارقات أن عددا من كبار العسكريين العرب وجدوا أنفسهم في وضع من يقدم النصح والمعلومات إلى نظرائهم الأمريكيين، ومن الأمور الواردة أن رجلا، مثل اللواء محمد علي بلال، عاش أزمة مشاعر متناقضة، ذلك أنه، قبل شهور قليلة من انفجار الأزمة، كان معارا كمستشار لرئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة العراقية. ومن جهة أخرى، كان بعض المحللين العسكريين في واشنطن يرسمون صورة مخيفة ومبالغ فيها لقوات الحرس الجمهوري العراقي، ولكن الحقيقة التي لا يمكن اغفالها هي انها قوات دولة من العالم الثالث، وعلى فرض وجود خوارق تستطيع القفز على مراحل التطور، فإن الجيش العراقي واجه الحرب وهو جيش بلا أسرار. فلقد انفتحت اسرار الجيش العراقي، وكانها صفحات ملف متداول. فالاتحاد السوفياتي أعطى للأمريكيين بعض ما كانوا يحتاجونه عن مفاتيح تشغيل صواريخ (سكود) وهكذا فعلت فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية.

وفي عودة إلى موقف الشارع العربي، فقد شهدت بعض المدن والعواصم العربية مظاهرات ضخمة تأييدا للعراق، الحاصل أن المغرب العربي كان مستودع حماسة للعراق. أما على صعيد الأنظمة العربية فقد كان الرئيس مبارك - حسب ميكل - يتصرف بحسابات عملية وواقعية تنطلق من أنه لا ينبغي أن يجد نفسه في معسكر المهزمين، وبعد نهاية الأزمة أكدت مصر مطالباتها بإسقاط ديونها العسكرية للولايات المتحدة، وكانت قيمتها سبعة

بلايين دولار. ولكن المفارقة أن هذا المبلغ احتسب ضمن تكاليف الحرب، التي دفعها البترول العربي بالكامل. وكانت قصة المال في الأزمة تمتد لأكثر من جانب، فقد كان الشيخ حسن عتاني، وهو أحد أثرياء السعودية، يخسر ١٢ مليون دولار على مائدة القمار في سهرة واحدة، وكانت المفارقة أن الخبر نشر، جنباً إلى جنب، مع أنباء غزو الكويت.

لقد كان العالم العربي في مباراة مع نفسه في لعبة أخطاء الحسابات، فقد كان اعتقاد الأمريكيين أن انتهاء الحرب كان سيؤدي إلى سقوط الرئيس صدام حسين، وقد أوكلت هذه المهمة للسعوديين، الذين قالوا أنهم على اتصال بعناصر المعارضة العراقية، ويعرفون كيف يمكن اختيار حكومة من بينهم، متناسين أن العراق بلد له تاريخه الطويل وثقافته، ثم أنه أصبح يملك قوة عسكرية تؤمله، مع امكانياته الحضارية والاقتصادية، لأن يلعب دورا أساسيا على المستوى الاقليمي. ومن سوء حظ أن الجغرافيا السياسية كانت ضده، إذ حكمت عليه بحالة من الحصار، لم يستطع أن يخرج منها رغم كل محاولاته، مما أوصله إلى خطأ حسابات القوة. ثم تلت ذلك أخطاء حسابات المنطق: ففي ظرف أيام غير حججه للغزو، فمن ذريعة التصدي لمؤامرة أمريكية ترتب ضده على الأرض الكويتية، إلى مساعدة عناصر ثورية قادت انقلابا على اسرة الصباح وطلبت معونته، فإلى الحق التاريخي وعودة الجزء إلى الكل. وأخيرا جاءت ذريعة الربط بين كل القضايا المعلقة في المنطقة. وكانت مقادير العالم العربي أن يدخل إلى أزمة من أصعب أزماته وأخطرها وأعنفها وهو لا يعرف نفسه، ولا يعرف محيطه القريب منه، ولا يعرف عالمه. وكانت النتائج مأساوية، إذ أن العرب استسلموا لوهم أن هناك نظاما عالميا جديدا.

وفي الفصل الثاني: حروب البترول، يقول الأستاذ ميكل أن الغرب كان - دائما - على استعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط: في البداية بسبب أهميته الاستراتيجية، وفي النهاية لنفس هذه الأهمية مضافا إليها فوائده. ويؤكد أن الكويت، في العهد العثماني، كانت ميناء طبيعيا واسعا على رأس الخليج، وكان من توابع ميناء البصرة، وقام بجواره مركز سكاني صغير، وبني فيه حصن أطلق عليه اسم "الكويت" تصغيرا لكلمة "الكوت"، وهي تعني الحصن أو نقطة

المراقبة والدفاع. ويصف البترول بأنه كان أعظم ماريشالات الحرب العالمية الثانية ومصممي استراتيجيتها، إذ أن الحرب ضد النازية اعتمدت بحجم ٩١٪ على البترول الأمريكي، مما حتم على الولايات المتحدة أن تبدأ، بعد الحرب، زحفا منظما على موارد البترول في العالم. وعندما بدأت في مشروع "مارشال" كان البترول العربي هو البند الرئيسي في المشروع، ففي سنة ١٩٤٦ كانت أوروبا تعتمد على البترول الأمريكي بنسبة ٢٧٧٪، وفي سنة ١٩٥١ أصبحت تعتمد على بترول (الشرق الأوسط) بنسبة ٨٠٪ من استهلاكها، ومما يلفت النظر أن بترول المنطقة زاد بنسبة ١٥٪ في الفترة ما بين سنتي ١٩٤٨-١٩٧٢، وكان ذلك مرتبطا بتضاعف استهلاك البترول في العالم: في الولايات المتحدة ارتفع من ٨ ملايين برميل في اليوم إلى ١٦٤، وفي أوروبا الغربية ارتفع من ٩٧٠ ألفا إلى ١٤١ مليون، وفي اليابان من ٣٢ ألفا إلى ٤ ملايين. وهكذا في بداية السبعينات أصبح منتجو البترول ومستهلكوه تحت السيطرة الأمريكية، فيما عدا بريطانيا التي اقتنعت بدور الشريك الصغير وراء العملاق الأمريكي الكبير.

وفي الفصل الثالث: عوالم الوهم، يذكر أن الأوهام زادت في منطقة الخليج، إذ راحت أطراف العالم العربي تعيش في غنى لم يسبق له مثيل، بينما المراكز الحضارية الكبرى في نفس هذا العالم تئن تحت وطأة الحاجة، ولم يكن مثل هذا الأمر قابلا للاستمرار دون مشاكل بين شعوب تنتمي إلى أمة واحدة. فقد كان مجمل الدخل الذي حصلت عليه دول البترول - عبر ثلاث حقب - يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣ تريليون دولار، وقد صرف منه قرابة النصف على مقتنيات الأمن، بالرغم من أن ترتيبات المصالح الدولية، وخاصة الأمريكية، ترسم خطوطها الحمراء أمام كافة الأطراف، وإذا غامر طرف باجتياز هذه الخطوط فإن العدو الذي سيلفاه لن يكون كيان الشركة - القبيلة - الدولة، وإنما العدو سوف يكون هو القوة الحقيقية وراء هذا كله. وفي كل الأحوال فإن هذه الدول الصغيرة لا تستطيع مواجهة قتال، وتظهر الخريطة الجغرافية أن هذه الدول محاطة بقوى اقليمية ومحلية ليست أقوى منها فحسب، وإنما لها مطالبها القديمة والجديدة: فهناك السعودية وإيران والعراق، وللثلاثة مطالب في دول الخليج (حقوق تاريخية، حدود،

عصبيات، نفوذ، أمن... الخ). وهناك مصر وسورية، ونفوذهما السياسي واصل، ودورهما في التوازنات مطلوب. وهناك باكستان وتركيا، وكلاهما موجود وراء الاطار الاقليمي المباشر. وهناك في الأعماق خلافات أسرى، وتصادم شعبي، وشارت قبائل، ومنافسات تمتد من قصور الأمراء إلى اسطبلات الخيل وهناك اساطيل لقوى عظمى وقواعد امدادات جراحة. والسلاح مكرس في المخازن، ولكنه شريك في صنع الوهم. ولعل الجزء منه الذي استطاع أداء دوره في الأمن هو ما كان موجها إلى الداخل، فقد استوعب العرب - القبائل والمدن على السواء - أحداث ما توصلت إليه تكنولوجيا العصر في مجال الأمن الداخلي. ونتيجة لهذه الأحوال نشأت في المنطقة نخبة سلطوية مجموعات في الأجانب والعرب، تربطهم أوثق الصلات بدوائر البترول والمخابرات وتجارة السلاح، وكانت هذه الدوائر قريبة - بالطبع - من دائرة صنع القرار. وهكذا، شهد العالم العربي نوعا من الاختراق أخطر مما عرف من قبل. وتورط بعض العرب في مغامرات طائشة، ظهر القليل منها في تفاصيل فضيحة (إيران - كويت) حين لعب بعض العرب، بحال عربي، أدوارا غريبة في شراء الأسلحة من "إسرائيل" لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتعطيه إلى متبردي الكونترا، وكذلك شراء السلاح لإيران، أثناء حربها مع العراق.

وبصفة عامة، يمكن القول أن نخبة القوة العربية تحمّل خصائص تميزها عن غيرها من نخب القوة في مجتمعات أخرى: فكلها قريبة من قمة السلطة في كل قطر. وهي، ثانيا، على اتصال بمشيلاتها في بقية العالم العربي، وبحكم فردية السلطة، فإن علاقات قمة السلطة تجري وتتم بغير طريق أجهزة الدولة الرسمية. وثالثا، فإن مجموعات النخبة قريبة من أهم المواقع التي تكمن فيها مواضع صنع الثورة العربية: البترول، وتجارة السلاح، ودائرة المخابرات والاعلام. وبسبب هذا التشابك فإن الأسلاك ما بين هو محلي، وبين ما هو اقليمي، وبين ما هو دولي، تتشابك وتتعدد وتخلق أوضاعا يصعب التحكم فيها وضبط حركتها، أو حتى متابعتها.

وفي الفصل الرابع: آفاق من الفراغ، يذكر السيد ميكل أن أوهام عصر البترول لم تنحصر في مناطق انتاجه، فعندما زادت العوائد والفوائض فإن جزءا منها

انسكب وسال على بقية الأرض العربية وجرت وراءها ذبلا طويلا من القيم: الربح السريع، والاستهلاك الزائد، ومدارة الغنى والخضوع السهل لرغباته وقزواته.

وفي الفصل الخامس: حرب البترول الثانية، والمقصود هنا الحرب العراقية - الإيرانية، فلو أن مثل هذه الحرب وقعت في أوروبا، أو في الحروب بين "إسرائيل" والعرب، لكان مجلس الأمن قد واصل السهر ليالي بعد ليال لوقفها، وكان واضحا أن الغرب رأى أن تلك الحرب بين اثنين من خصومه، لذلك تعامل معها بلا مبالاة غير مسؤولة. وكان التقدير أن طول الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي إلى تحجيم دور العراق الاقليمي، حتى لو خرج من الحرب منتصرا. ولم يكن هذا رأي واشنطن والتحالف الغربي فقط وإنما كان شائعا حتى لدى بعض الحكام العرب. وربما لم يكن هنري كيسنجر بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال: (هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين). لذلك يمكن رؤية دور لكل طرف من أطراف الحرب تصلح المساعدات الأمريكية. ولم يكن الرئيس الأسبق جيمي كارتر يريد أن يعتمد على الوسائل غير المباشرة وحدها، لذلك طرح مبداء الشهر، الذي انطوى على شقين: أولهما سياسي، أعلن عنه في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس، يوم ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ بالنصر التالي: (إن أية محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية). وثانيهما عسكري، تمثل فيما سمي بـ (قوة الانتشار السريع).

والذي حصل، في المراحل الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية، أن العراق تمكن من أن يعطي نفسه تفوقا ساحقا في ميدان القتال، فلقد خاض الجيش العراقي خمس معارك رئيسية في الفترة ما بين نيسان / أبريل وآب / أغسطس ١٩٨٨. وفي شهر نيسان / أبريل سنة ١٩٩٠ صدر التقرير العسكري عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية، وجاء فيه مقدمته بالحرف: (أن التهديد الحقيقي كما يراه النظام البعثي في العراق هو "إسرائيل". إن "الإسرائيليين" قد اهتموا لأبعد حد بالنصر العراقي

الذي لم يكونوا يتوقعونه. مضافا إلى ذلك أن نجاح بغداد في تطوير صواريخ بعيدة المدى يلاشي إلى حد ما الميزة "الإسرائيلية" في هذا النوع من الأسلحة. وليس هناك مجال للشك أن تل أبيب تحاول الاحتفاظ بالتفوق على العراق في مجال تطوير أسلحة أكثر فتكا. بل وهناك أيضا احتمال أن "إسرائيل" سوف تعمل على تعويق الجهود التكنولوجية للعراق، وذلك بواسطة تدمير مواقع الصواريخ العراقية ومراكز الأبحاث. وإن هجوما مفاجئا تشنه "إسرائيل" على العراق سوف يكون مغامرة محفوفة بالخطر قد تؤدي إلى إشعال نار حرب واسعة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة).

ثم يمضي التقرير فيقول في نهاية مقدمته بالحرف: (وفي المجال العسكري فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تعيد تقدير سياستها في الشرق الأوسط. فهناك فيما نقدر احتمال انفجار كبير لا تستطيع الولايات المتحدة إلا أن تتدخل فيه لضبط الاستقرار في المنطقة، خصوصا إذا انطوى احتمال هذا الانفجار على تهديد للمصالح البترولية للغرب. وعلينا أن نسال أنفسنا ما إذا كنا مستعدين لهذا العمل. وفي تقديرنا أننا لسنا مستعدين. إن أساليب الحرب في الشرق الأوسط قد تغيرت بطريقة حاسمة، الأمر الذي يدعونا إذا كنا نريد أن نتصرف بكفاءة إلى إعادة تنظيم وتدريب وتسليح قواتنا).

وفي الفصل السادس: تجارة التهديد والحماية، يقول ميكيل أن علاقة الثروة بالقوة علاقة معقدة، فالثروة في حد ذاتها لا تعني القوة. فالقوة تركيب متعدد الجوانب: حجم من البشر وحجم من الموارد يتم التفاعل بينهما، ويترتب على ذلك بنیان اجتماعي كامل له قيمه وقواعده ومؤسسته وأدواته المعبرة عن قوته بالنفوذ أو بالسلاح أو بالهبة الكامنة وراء النفوذ والسلاح. على أن اتحاد الثروة والقوة يصعب أن يكون قابلا للدوام إلى الأبد، ففي حالة الامبراطورية الأمريكية، فهي لم تسقط، ولكنها ضعفت، إذ كان الانتاج الأمريكي يمثل ٢٤٪ من حجم الانتاج العالمي، وفي مطلع التسعينات كان يمثل ١٩٪، وهذا ما حدا بجريدة (نيويورك تايمز) إلى أن تنشر مقالا افتتاحيا مشيرا تحت عنوان (لا تزال الأولى - ولكن!) والحاصل أن التاريخ يعرف نماذج شديدة التباين للعلاقة بين الثروة والقوة، ومنها نموذج دول الخليج العربي،

حيث دول ندرة التعداد ومتخمة بالثروة، وهذه لا تستطيع أن تبني قوة عسكرية مؤثرة مهما فعلت، ويكون الحل الوحيد أمامها هو العثور على قوة مسلحة تحميها. وفي الواقع فإن أزمة الخليج هي نتيجة مباشرة لهذه الحالة، إذ برزت ظاهرة التجارة في التهديد والحماية. وكان الدور الذي تقوم به "إسرائيل" في الشرق الأوسط، نموذجا متطورا ومركبا في تجارة التهديد والحماية: فقد مثلت تهديدا لكل العرب، وكانت الولايات المتحدة هي التي تعطي لـ "إسرائيل" الموارد التي تصنع هذا التهديد، وفي نهاية المطاف ذهبوا إلى الولايات المتحدة لشئح لهم نوعا من الحماية، بينما هي التي باعته لـ "إسرائيل" أدوات التهديد الأصلية.

وهكذا فقد أصبح كنز المنطقة (البترول) مفتوحا لسياسات التهديد والحماية. وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وفي اليوم الذي أعلن فيه رسميا أن الكويت رفعت العلم الأمريكي على إحدى عشرة ناقلة كويتية بهدف شراء الحماية لها، وقف الرئيس الأمريكي رونالد ريفان، يوم ٢٩ أيار / مايو ١٩٨٧، بوجه خطابه إلى الشعب الأمريكي، قال فيه:

(إنني أود أن أتحدث اليكم اليوم عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وشعبها، وهي مصالح تتعرض للخطر في منطقة الخليج. إنني أتمنى ألا يكون البعض قد نسوا بعد أن عاشوا فترة من الازدهار الاقتصادي ذلك التأثير الهام لأزمة بترول الشرق الأوسط التي عانينا منها قبل سنوات، حينما كان الناس ينتظرون صفوفا طويلة للحصول على الوقود الذي لم يكن متوافرا، مما أدى بنا إلى تقنين استخدام وزيادة أسعاره، وهو أمر دفعنا إلى التضخم الذي أصاب اقتصادنا، وإلى أزمة هزت القواعد الاقتصادية في بلادنا). واستطرد ريفان يقول في هذا الخطاب بالنصر: (إن هذه الأزمة التي عشناها هزت العالم كله وأثرت على اقتصادياته، وزادت من التوتر الدولي، وأعطت الفرصة لمخاطر النزاعات الإقليمية، وأدت لتعميقها. إن الولايات المتحدة وهي القوة الأساسية في العالم، وكذلك الدول الديمقراطية المتحالفة معها - قد أدركوا مدى ضعفهم عندما يصبح اقتصادهم وشعبهم رهينة للأنظمة المنتجة للنفط والمصدرة له في منطقة الشرق الأوسط). ثم ختم خطابه بعبارة ذات معنى قال فيها: (إنني مصمم على أن الاقتصاد الأمريكي

لن يصبح مرة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، ولن نعود لأيام الصفوف الطويلة المنتظرة للوقود، ولا للتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والاهانة الدولية. وسجلوا جيدا هذه النقطة).

كانت سوق التهديد والحماية على وشك أن تدخل مرحلة فلكية من ناحية أسعارها، وفيما بعد، وأثناء حرب الخليج، وصلت هذه السوق إلى حالة من الازدهار لم يسبق لها مثيل في التاريخ إلى حد أنها أصبحت في حد ذاتها تجارة محزية.

- إن الولايات المتحدة جمعت أثناء حرب الخليج مبلغ ٥٤ بليون دولار. ولكن تكاليفها في حرب الخليج ٣١ بليون دولار.

- والحكومة البريطانية جمعت أثناء نفس الحرب مبلغ ٦ بلايين دولار، ولم تزد نفقاتها على ثلاثة بلايين.

- وفي نفس الوقت فإن ألمانيا الغربية واليابان، وكلاهما لم يتمكن من المشاركة في الحرب لأسباب متعددة تتعلق بهما - كان عليهما أن تدفعا تكاليف تأمين وصول البترول اليهما، وبالفعل دفعت ألمانيا ١٠ بلايين دولار، كما دفعت اليابان مبلغا مماثلا.

- وحصلت تركيا على ٣ بلايين دولار.

- وكانت "إسرائيل" كالعادة أحد اساطين سوق التهديد والحماية. وكان دورها في حرب الخليج هو

دور الساكت الصامت، فقد وصلت إليها وأصابتها صواريخ العراق من طراز (سكود)، وجرى الالتجاء إليها حتى لا ترد، وامتنعت بالفعل - لأول مرة في تاريخها - عن الرد. وكان نصيبها في سوق التهديد والحماية هائلا: فالقائورة التي قدمتها اشتملت على حوالي البليون دولار لضحايا صواريخ (سكود) العراقية، غير بليون آخر أخذته من بند المساعدات العسكرية (وبلغ مجمل المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لإسرائيل سنة ١٩٩١ ما مقداره ٥٦ بليون دولار)، ثم تقدمت بطلب تسهيلات مقدارها عشرة بلايين من الدولارات لتستطيع تنفيذ مشروعاتها لتوطين المهاجرين السوفيت - هذا غير المعونات السياسية التي حصلت عليها، حتى عندما راحت تملئ شروطها للاشتراك في عملية السلام ■

البقية في العدد القادم

التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة السابقة مع الاتحاد السوفيتي، فإن الاستقرار هو في هذه المرحلة الجديدة أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا، ولتكريس قدرتها على الهيمنة والانتصار على حلفائها الأساسيين في اليابان، وأوروبا وخاصة ألمانيا. ولهذا يمكن للمراقب العادي أن يربط بين اهتمام أمريكا بما تسميه مؤتمر السلام وبين دورها في رعايته المنفردة بشكل سافر، مع استخدام الغطاء المزيف لقوة بائدة هي روسيا، لتؤكد قدرة أمريكا ليس فقط على الهيمنة المطلقة، وإنما على أن تخلق عملاقاً من قوة مسموخة نفختها وفرضتها أمريكا.

وتواجه أمريكا في محاولتها فرض حالة الاستقرار في الشرق الأوسط تحت شعار السلام العادل والشامل والدائم، تناقض مصالحها مع مصالح القوى الإقليمية الفاعلة في الصراع الفلسطيني - "الإسرائيلي"، والعربي - الصهيوني. فعلى الرغم من قيام أمريكا بدور مباشر بضرب وعزل القوة العربية الكبرى المتمثلة في العراق لمصلحة وجود وقوة الكيان الصهيوني وفرض تفوقه في المنطقة، فإن الكيان الصهيوني يرى في المؤسسة العسكرية السورية خطراً استراتيجياً لا يقل عن الخطر الذي كان يمثله العراق بعد انتصاره على إيران وقبل جريمة حفر الباطن. إن الاستقرار في المنطقة من وجهة النظر الصهيونية، يتطلب تطبيق قرارات أمريكا الظالمة والصادرة باسم الأمم المتحدة، المتعلقة بالأسلحة، على سوريا تماماً كما تحاول الأمم المتحدة فرضها على العراق. كما أن الكيان الصهيوني يرى أن في معادلة المصالح الأمريكية وشعارها المطروح لتحقيق السلام، وهو الأرض مقابل السلام، ما يعني أن الكيان الصهيوني هو الوحيد، الذي سيتخلى عن مكتباته مقابل المصلحة الأمريكية المطلقة. حيث أن الولي الصهيوني ينظر إلى الكيان الصهيوني نفسه كمصلحة استراتيجية لأمريكا. ولهذا فهو يطرح مع حكام الكيان الصهيوني شعار (السلام مقابل السلام)، ويدفع باتجاه ضرورة تحقيق ذلك ليس عبر الانسحاب "الإسرائيلي" حسب قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨، وإنما بتدمير القوة العسكرية السورية وتجهيمها وتكريس احتلاله لفرض "إسرائيل الكبرى".

وانطلاقاً من التعارض الآن للمصلحة الصهيونية مع المصلحة الأمريكية، وإمعاناً في خداع الآلة العربية لتضخيم هذا الخلاف لأسباب انتخابية، يقوم الكيان الصهيوني بشن غاراته المتتالية ضد جنوب لبنان وحتى مناطق البقاع على الحدود السورية، حيث تتواجد القوات السورية في لبنان. وتطالب أمريكا الحكومة اللبنانية بسحب أسلحة حزب الله تطبيقاً لاتفاقية الطائف، وتضغط أمريكا

على الكيان الصهيوني بعدم التصعيد إلى درجة تفرض على سوريا دخول حرب ساخنة مع جيش الكيان الصهيوني. فأمريكا ترى أن مثل هذه الحرب قد تخدم مصالح الليكود الانتخابية، ولكنها ستلحق الضرر بالإدارة الأمريكية وبمصلحة بوش الانتخابية، حيث لا بد وأنها ستكون حرباً لا مبرر لها. وترتفع أصوات الصهاينة في أمريكا لصالح الكيان الصهيوني، في وقت تصدر فيه تصريحات مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) روبرت غيتس عن (تحسين سوريا للرووس الكيماوية والبيولوجية)، إضافة إلى ما أعلن عنه في الاتفاق بين الرئيس بوش ورئيس وزراء الصين لي بنغ، خلال قمة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والذي (اتفق فيه على أن ترفع أمريكا الحظر عن تصدير أجهزة الكمبيوتر العالية السرعة، وتكنولوجيا الصواريخ العابرة للقارات، وغيرها من المعدات الخاصة بالاقمار الصناعية إلى الصين، مقابل امتناع الصين عن بيع الأسلحة والمفاعلات النووية إلى دول معينة، حيث ذكرت سوريا بشكل مباشر).

إن مثل هذه التصريحات التي تشير بشكل واضح إلى خطورة المؤسسة العسكرية السورية، يعطي الكيان الصهيوني الذريعة المباشرة لشن حرب خاطفة لضرب هذه القوة. ولم تقف أصوات الصهاينة عند الطلب من أمريكا بإحكام الحصار والحظر على سوريا وتسليحها. وإنما دعت إلى حق الكيان الصهيوني في التصرف بما يؤمن تفوقه الاستراتيجي الذي هو مصدر الاستقرار الأساسي في المنطقة. لقد كان الموقف الصهيوني الصادر عن المؤتمر المركزي للباحثين الأمريكيين، الذين اجتمعوا في سان انطونيو - تكساس في نيسان الماضي واضحاً بما فيه الكفاية، خاصة إذا أضيفت له تصريحات غيتس.

لقد جاء في بيان الباحثين ما نصه (إن المؤتمرين يحثون واشنطن على أن تفهم أن سياستها تجاه إسرائيل، قد أرغمتها على عدم التنازل عن أي جزء من مرتفعات الجولان، وإذا ما سمح لسوريا أن تستمر بتكديس الأسلحة، وإذا تسامحت الحكومة الأمريكية مع هذا الأمر، فإن إسرائيل سوف ترغم على اتخاذ إجراء عسكري للبقاء على قيد الحياة).

وتبقى القوة الفاعلة الأخرى والأكثر أهمية في المنطقة والتي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، والانتفاضة الجبارة المتصاعدة رغم كل الظروف والحصار من جهات عدة. ويظل القرار الفلسطيني المتمسك بالنوابات، والذي يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار في المنطقة، في حال الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقدير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرض

فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. والقادر أيضاً في حالة التلاعب والخداع والمراوغة على الاستمرار في خطه التضالي الكفاحي بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح. وإذا كان الصهاينة ينظرون إلى أن الخلاف مع سوريا، هو خلاف على حدود في الجولان، وعلى تكديس أسلحة دفاعية في سوريا ضد أي عدوان صهيوني مرتقب، فإن الشعب الفلسطيني يصارع ويجهاد ويكافح من أجل قضية وجوده الطبيعي كشعب له حقوقه الثابتة على أرضه. وأنه هو ذاته السلاح الأكثر عزمًا ومضاءً وإرادة على الاستمرار في النضال. وإن التلاحم التضالي الفلسطيني مع سوريا ولبنان، يشكل في هذه المرحلة قوة يجب أن تشكل موقفاً، يستنهض الأمة العربية وجماعيتها في وجه الغطرسة الامبريالية. بما يستوجب الوقوف إلى جانب صمود العراق الأبدي وصمود ليبيا في وجه الحصار الظالم المفروض على الشعبين العربيين، لضعاف ومثل قدرة امتنا العربية.

إن الخطر الماثل أمام أعيننا في المدى المنظور، هو تطابق المصلحة الأمريكية مع المصلحة الإسرائيلية، بعد جولة الانتخابات في الكيان الصهيوني، بحيث توظف عملية ضرب المؤسسة العسكرية السورية لصالح إعادة انتخاب بوش، الذي انخفضت شعبيته واسهمه الانتخابية بشكل واضح. إن ما تخطط له وكالة الاستخبارات الأمريكية من أجل إعطاء الضوء الأخضر للكيان الصهيوني، يشير إلى أن أكتوبر القادم يشكل توقيتاً خطيراً، لأنه يرتبط بعقدة صهيونية اسمها هزيمة يوم كابور (يوم الغفران)، ويشكل بالنسبة للإدارة الأمريكية توقيتاً لحرب لها ما يبررها. فانطلاقاً من المقياس والمكيال المزدوج، الذي تكيل به الإدارة الأمريكية للعرب، بشكل يختلف مع كيلها للكيان الصهيوني، فكما جاء في حديث الرئيس بوش لمجلة ميدل ايست اننايت في نيسان الماضي (إننا نتوقع أن تواصل جميع الأطراف تنفيذ أحكام اتفاق الطائف، بما في ذلك انسحاب القوات السورية من سهل البقاع في أيلول /سبتمبر ١٩٩٢). فمن وجهة نظر أمريكا، وعلى طريقتها في الكيل ضد العرب بالطريقة التي تخدم الصهاينة، سيجد الأمريكيان المبرر لاسترجاع نفس السبب الذي حدا بهم إلى ضرب العراق، وهو عدم الانسحاب من الكويت قبل ١٥ يناير ١٩٩١. وسيكون الضوء الأخضر الأمريكي "لإسرائيل" مباركة منها لاعطاء الصهاينة الفرصة في إقامة النظام الإقليمي الجديد في إطار فرض العصر الصهيوني على المنطقة العربية، وكما قال الباحثون اليهود الذين اجتمعوا في تكساس وتجاوز عددهم ١٩٠٠ حاخام (إن العملية العسكرية المباشرة وبدءاً من سوريا بطبيعة الحال، هي الطريق الوحيد لإقامة النظام الإقليمي الصهيوني الجديد المنسجم مع النظام العالمي الأمريكي الجديد).

ليس مهماً في هذا السياق من سيفوز في الانتخابات داخل الكيان الصهيوني. فالخطة الأمريكية واضحة ومحددة للتنفيذ، إذا لم ترسخ سوريا للشروط التي تفرضها أمريكا على العراق.

إن الموقف الفلسطيني في الصراع الدائم والمحتدم تحت خيمة ما يسمى مؤتمر السلام، يكتسب قوته من التلاحم التضالي الكفاحي داخل الأرض المحتلة ضد عصابات المستوطنين وجيش الاحتلال الصهيوني. وإن التصعيد القمعي الذي تمارسه قوات الاحتلال الصهيوني والشكل الهستيربي الذي تحمله تصريحات المسؤولين الصهاينة، وعلى رأسهم الأراهمي شامير، ودعوتهم السافرة إلى القتل المباشر والضرب بعرض الحائط بكل ما يحمله القانون الدولي وحقوق الإنسان من ضوابط للمسلحية البشرية، إنما يؤكد على أن الكيان الصهيوني، يحاول أيضاً صياغة نظامه العنصري الجديد على ساحة فلسطين، بشكل ينسجم مع دعوة هؤلاء الصهاينة العنصريين الداعية إلى الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني من أرضه. فإذا كانت المؤسسة العسكرية السورية تشكل خطراً، استراتيجياً لا بد من تدميره لفرض الهدوء والاستقرار والاستسلام لصالح النظام الأمريكي الصهيوني الجديد. فإن الشعب الفلسطيني شعب الانتفاضة الجبارة هو الخطر الأكبر في نظر الصهاينة، وهو الذي يجب اجتثاثه من أجل تحقيق نظامهم العنصري الجديد.

وإذا كانت الغفلة لا تزال تلتقي بظلالها على امتنا العربية شعباً وحكومات، فإن صرخة الضمير القومي لا بد أن تفجر الغضب في الجماهير، والحمية في من لديهم بقية من حمية من أنظمة العرب، حتى يكون التضامن العربي، وإن كان في حده الأدنى، يشكل مدافعاً أمام استفراد الكيان الصهيوني بشعب لبنان في جنوبه ووسطه وشماله، وبسوريا جيشاً وشعباً. وبشعب الانتفاضة الصامد المكافح البطل على أرض فلسطين المقدسة.

وعهدنا، إن وقوف إبطالنا في خندق المواجهة وصمودهم، وإن طال، فإننا مستعدون ونصبر وسنفرض على الأمة وأنظمتها التغيير والتطوير حتى تتحقق الصحوحة العربية والإسلامية والتي بها يكون للعرب والمسلمين دورهم في صياغة العالم الجديد، بما ينسجم مع مصالحهم وأهداف شعوبهم ومبادئهم الإنسانية السامية، التي تدعو إلى نظام عالمي جديد، يسود فيه الخير على الشر، وتتجسد العدالة، وترفرف فيه نسمة السعادة على جميع البشر.

وإنها لثورة حتى النصر.



...وتبقى القدس الخالدة

كانت فتح تعرف ان الطريق طويل الامد، وان الحرب طويلة المدى، وان دربها تعبر بين مد وجزر، ولحظات هجوم ولحظات حصار، وان تعقيدات الكفاح عميقة وكبيرة بقدر عمق التحدي، وكبر ما تعنيه المعركة، وما يمثل هذا الكيان الصهيوني.

لذلك كانت الطريق شاقة، وكانت التحديات متنوعة ومتعددة. وقد تواتر فيها سقوط الاقتعة، وانكشاف علامات الخزي فوق الملامح المموهة.

يا لضراوة التحدي، وقسوة المرحلة!!
وبقيت القدس زهرة تعانقها اهازيج الفتح واناشيد الامة ومهيج الرجال... بقيت طوال التحدي بكل ضراوته وعبر المراحل بكل قسوتها.

وبقيت الفكرة التي يتغذى بها الحلم متسعة تعبر المدى الكوني، رغما عن موازين القوى، وعن النظام العالمي الجديد، وعن انحناء الارادات الوامنة.

بقيت الفكرة مصدر الالهام الذي ترتاده الاجيال القادمة، يحدوها نشيد الحرية والعدالة ومقاومة العدوان، والحرب العادلة ضد حرب الغزاة، والبندقية المناضلة ضد بنادق الاحتلال.

بقيت الفكرة التي زرعتها فتح في مرحلة ما بعد حزيران، الاستجابة المعاندة للتحديات والمآزق والحصار، ولافتكار اختلال موازين القوى والنظام العالمي والتراجعات الاقليمية.

ويبقى التاريخ هو التاريخ، ويبقى المجد للكفاح المسلح الذي يواجه ضراوة العدوان والشر، وتبقى القدس عاصمة فلسطين والنضال الالهي في الارض حتى الابد.

قبل ربع قرن من الآن، اجتاز الزمان العربي ممرا صعبا، عرف فيه انسان الامة مرارة الاحباط، وضياح الاماني، وفراغ الميدان.

كان حزيران، وكانت النكسة، ومقطت البقية الباقية من مدينة النضال الالهي، من القدس المقدسة. مقطت تحت سنايك الغزو الصهيوني، فاصبح كامل المدينة يتلفع بالضباب الاسود من اشم الشر التاريخي، واصبحت الامة تتلفع بغشاوة سوداء من حزن الفجيعة ومرارة المآزق.

ومن جديد كان لا بد للتحدي من استجابة معاندة، فكل تحد استجابته المعاندة، عندما تكون الارضية هي ارضية الارادة والتصميم. وهكذا بدأت مسيرة عظيمة وموكب شامخ للعودة بقوة الكفاح المسلح، واصبح الرد على مآزق حزيران، هو النهوض من رماد الاحباط، والشموخ فوق ركام المرارة والخسائر وموازين القوى.

بدأت مسيرة القدس من جديد عندما اتخذت فتح قرارها بالانطلاقة الثانية في آب ١٩٦٧، وفورا وقبل ان تهدأ الانفاس وتسترخي الاجنحة...

الاجنحة المعاندة حاولت عكس اتجاه الرياح، وعكس موازين القوى، وعكس التوقعات.

وكان لا بد للاجنحة المعاندة، ان تطلق موجتها لتغمر أرجاء الامة بدفء التحدي، وبعزيمة التصميم، وهي تخوض غمار الصراع واثبات القانون من مفصل الى مفصل ومن ميدان الى ميدان.

وعندما كانت فتح تثبت قانونها بلحن الدماء اليومي، وبموكب العطاء الخالد، كانت دعاوى الحق التاريخي وقوى البغي، تحاول ان تثبت قانونا اخر، شكلته الاوهام وذرائع الشر ولغة الغزاة.

الاتصالات والمراسلات

فاكس ميل : 767599

البريد الخاص 1080 - ص . ب 18 تونس - الجمهورية التونسية